

53

تصدر كل شهرين
عق مجلس الأمة
-الجزائر-

مجلس الأمة

العدد الثالث والخمسون - سبتمبر - أكتوبر 2012

مخطط عمل الحكومة:

مناسبة لنقاش وطني صريح..

الثلاث

البرلمان الجزائري
واليوم العالمي
للمدنية الديمقراطيةرئيس المجلس
في افتتاح دورة الخريف:

الإصلاحات مستمدة من تطلعات الشعب الجزائري

.. البرلمان مؤسسة
مركزية للديمقراطيةزيارات استطلاعية
وفود من المجلس
في عدد من الولايات

بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر المجيدة ، يتقدم السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة باسمه ونيابة عن أعضاء المكتب وكافة أعضاء المجلس بأخلص التهاني للشعب الجزائري الأبي وهو يحيي هذه الذكرى الوطنية الخالدة في نفس الوقت الذي تستمر فيه الجزائر في إحياء سنة خمسينية الاستقلال الوطني وهي تواصل طريقها على نهج الوفاء للشهداء الأبرار تحديات بناء الدولة الديمقراطية الحديثة مستلهمة من تطلعات الشعب وأماله نبراساً يضيء الطريق إلى الاستقرار وعزة الأمة.

تهنئة

- 04 **اختصاصية**
مناقشة مخطط عمل الحكومة :
فرصة النقاش الديمقراطي المؤسساتي
- 05 **افتتاح دورة الخريف 2012**
رئيس المجلس:
الانتخابات المحلية موعد آخر لتكريس الممارسة الديمقراطية ..
- 13 **أعضاء المجلس على موعد مع مناقشة مخطط عمل الحكومة**
- 14 **النشاط البرلماني الميداني**
وفود من المجلس إلى : 1 - سطيف ، 2 - إيزي ، 3 - البيض
- 16 **النشاط الخارجي**
- 19 **استقبالات**
- 21 **ندوات وأيام دراسية**
في يوم برلماني حول المنظومة الوطنية للصحة وتطورها منذ الاستقلال
الصحة .. أولوية وهي المؤشر الدال على مستوى التنمية ..



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشار التحرير
عمار بخوش ،
نصيرة بن قرنة

منسقة التحرير
سعاد بكار بنت طاعة الله

شاككت في التحرير
شهرزاد تورقيوي

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

سيد أحمد زايا، عميروش قط

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطبعة: المؤسسة الوطنية
للتشر والإشهار (anep) روية

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223

العنوان: 07 شارع زروت يوسف
الهاتف: 021 74 60 59

الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:

revue@majliselouma.dz



- 25 • **البرلمان الجزائري واليوم العالمي للديمقراطية**
- 27 • **البرلمان الجزائري ومناسبات إحياء اليوم العالمي للديمقراطية**
- 29 • **الجزائر .. والتقرير البرلماني العالمي**
- 30 • **البرلمان لا يعني وجود ديمقراطية .. ولا ديمقراطية بدون برلمان ..**
- 31 • **الوعد بنفوذ أكبر .. يجب أن يؤدي إلى نفوذ أكبر !!**
أدوات تواصل البرلمان بجمهورية
- 34 • **الاتصال: نماذج للاستلهام ..**
ندوة بالمجلس الشعبي الوطني
بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية:
- 37 **عام 2012 الحوار والإدماج كمكونات أساسية للديمقراطية**
- 40 **الممار البرلماني**

نص برقية التعزية التي بعث بها السيد عبد القادر بن صالح لرئيس المجلس على إثر وفاة المجاهد الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد

بالتواضع، وبإنجازات هامة وعديدة خطت بها الجزائر تحت قيادته خطوات إلى الأهداف المنشودة لاسيما في التأسيس لقواعد التعددية والانفتاح السياسي.

لقد شاء الله تبارك وتعالى أن يغادرنا المجاهد الرئيس والجزائر تحيي سنة خمسينية استرداد السيادة الوطنية ... وهي على مشارف إحياء الذكرى الثامنة والخمسين لاندلاع ثورة التحرير المباركة، لتقر عينه بجزائر الاستقلال التي واصل عطاءاته وتضحياته من أجل بناء أركانها ... فليهنأ - رحمه الله - ونحن نودعه بحسرة وانكسار بين يدي الله سبحانه وتعالى ... فستبقى مسيرته محل اعتزاز لكم ولأبناء بلده الجزائر ... وإنني إذ أقف معكم في هذه المحنة الأليمة معربا عن بالغ تأثري، أتوجه إلى كافة أفراد أسرة فقيدنا وللأهل والأقارب باسمي وباسم أعضاء مجلس الأمة بخالص العزاء وصادق المواساة داعيا المولى عز وجل أن يلهمكم جميعا الصبر والسلوان ... وأن يتغمد فقيدنا الغالي في جنة الرضوان مع من سبقه من إخوانه الشهداء ورفاقه المجاهدين.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

قضى المولى عز وجل أن ينتقل الأخ المجاهد ورئيس الجمهورية الأسبق الشاذلي بن جديد إلى جوار رب العزة ... وليس لنا ونحن نتلقى هذا المصاب الأليم بقلوب خاشعة إلا أن نقالب مشاعر الحزن والأسى بالصبر الجميل وأن نستعين بالجلد والثبات أمام أوجاع المصيبة مستذكركم وعد الحق جل وعلا «وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون» صدق الله العظيم.

إنها لضاحجة محزنة مؤلمة غيبت عن دنيانا هذه مجاهدا سجل مآثره في وقت مبكر من حياته مجاهدا مع الأفواج الأولى التي تسابقت إلى خوض حرب التحرير المجيدة .. ففي أتون الأهوال والمكابدات لحرب ضروس تدرج صاعدا في الرتب العسكرية يزيه رفاق الثورة وقادتها الذين أحاطوه بما هو جدير به من تقدير واحترام وأنزلوه بينهم المنزلة الخاصة ... وظل بعد الاستقلال الوطني وهو أحد كبار قادة الجيش الوطني الشعبي وفيا لمبادئ ورسالة نوفمبر الخالدة مسخرًا نفسه للمساهمة في بناء المؤسسة العسكرية للدولة الجزائرية المستقلة الفتية إلى أن تولى أسمى المناصب بتقلده مسؤولياته السامية رئيسا للجمهورية حيث تضانى في أدائها بإخلاص وطني مشهود وبجهد متواصل دؤوب لخدمة البلاد والدفع بها للحاق بمقتضى العصر ... فبواه ذلك مكانة رفيعة في نفوس الجزائريين ولقد ازداد رفعة

مناقشة مخطط عمل الحكومة : فرصة النقاش الديمقراطي المؤسسي

يستهل أعضاء مجلس الأمة دورة الخريف بمناقشة مخطط عمل الحكومة الذي يعرضه يوم 16 أكتوبر 2012 الوزير الأول عبد المالك سلال أمام المجلس ، ويعتبر هذا الحدث المترتب عن التعديل الحكومي الذي أجراه رئيس الجمهورية مؤخرًا فرصة أمام الحكومة من جهة .. والبرلمان من جهة أخرى. ذلك أن الحكومة مدعوة ليس فقط لكسب مرهان السباق مع الزمن ولكن أيضًا لتحزّي مكان المحلل .. والتصدي للعراقيل التي يمكن أن تعطل من وتيرة سير تحقيق أهداف برنامج رئيس الجمهورية المقرر الانتهاء منه من هنا إلى غاية 2014 .. وتساهم هذه العملية في حد ذاتها في وضوح الرؤية .. وتفتح المجال لتعبئة الامكانيات والقدرات وتهيئة أسباب التغلب على المشاكل التي يعاني منها المواطنون في ما يتعلق بالوضع الاجتماعي العام (السكن ، الشغل ، الصحة ، التعليم .. الخ) .. ذلك أن الوقوف على مكان المحلل .. واكتشاف العوائق الماثلة اليوم والمحتملة التي تسببت في حالات تأخر واضحة للمشاريع يعد خطوة حاسمة من أجل إعادة التكفل بها وفق منظور جديد قائم على تقدير للامكانيات والآجال يكون مدروسًا بموضوعية مما يجعل المساءلة فيما بعد مبنية على معطيات معلنة وحقيقية .

ولقد أوضح الوزير الأول أمام أعضاء المجلس الشعبي الوطني حرص الحكومة على التواصل والتعاون مع المؤسسة التشريعية من خلال «الاصغاء لانشغالات أعضاء البرلمان بغرض التكفل بانشغالات المواطنين» .. وهنا يكمن الجانب المهم الآخر الذي تتيحه فرصة مناقشة مخطط عمل الحكومة ، إذ سينتهز أعضاء مجلس الأمة هذه المناسبة للتأكيد على أولويات التنمية المحلية ، والملف الاجتماعي الثقيل بتفرعاته : توفير الشغل للشباب وتقليص العجز في السكن .. وتحسين الخدمات الصحية .. و«تجديد المؤسسة المدرسية وتحسين محيط المنظومة التربوية» .. وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ..

ولن تكون هذه الفرصة (حالة معزولة) فخلال الدورة سيلتقي أعضاء الحكومة مع أعضاء المجلس لاحقًا بمناسبة عرض قانون المالية لسنة 2013 .. وستشكل مواعيد الأسئلة الشفوية أيضًا فرصًا أخرى لحوار متواصل ونقاش صريح يكشف البعد الحقيقي لما وصل إليه النقاش الديمقراطي المؤسسي ومدى احتضانه لنبض وتطلعات المواطنين والمواطنات.

التحرير

عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة 118 من الدستور، والمادة 5 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ افتتح مجلس الأمة دورته الخريفية العادية لسنة 2012 في الجلسة العلنية التي عقدها صبيحة يوم الإثنين 03 سبتمبر 2012 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وحضور كل من السيدات والسادة؛ رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، نائب الوزير الأول، وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وكذا ممثلي وسائل الإعلام.

وبعد الاستماع إلى مراسيم الافتتاح من تلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، ألقى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة، هذا نصها:

رئيس المجلس:

الانتخابات المحلية موعد آخر لتكريس الممارسة الديمقراطية..



من المتوقع أن تقدم الحكومة أثناء الدور قانون خاص بالطاقة.. متابعة للتغيير الذي يشهده العالم وتكيف معه بما من شأنه أن يثبت وجودنا ويعزز مواقفنا التفاوضية..

وبالطبع فإن تقدير قانون المالية إلى البرلمان هو باستمرار مناسبة لفتح نقاش مسؤول ما بين ممثلي الشعب ومسؤولي الهيئة التنفيذية.

وفي هذا النقاش سوف يسعى ممثلو الشعب كالعادة إلى التعبير عن مواقفهم من الأوضاع التي تعيشها الأمة ويرافعون تأكيداً لصالح تطلعات المواطن ويقدمون المقترحات عن واقع حال البلاد ومرويتهم الخاصة لكيفية تجاوز التحديات المطروحة على المواطن والوطن.

من جانبها ستعمل الحكومة على توضيح موقفها من كل القضايا التي يطرحها ممثلو الأمة. وهذا النقاش هو دائماً مناسبة لإطلاع الرأي العام بحقيقة ما يجري في البلاد والتعرف على الأسباب والدواعي التي كانت وراء اتخاذ المواقف والقرارات المتخذة في الموضوع...

والى جانب قانون المالية العادي، هناك مشروع قانون ضبط الميزانية الذي تتولى الحكومة تقديمه سنوياً وفقاً لمضمون المادة 160 من الدستور.

بهذه المناسبة فإننا نود التعبير عن ارتياحنا لالتزام الحكومة بتقدير مشروع هذا النص سنوياً... ونوه برغبتها الصادقة الرامية إلى تحقيق الشفافية لعملها في مجال تنفيذ مضمون قوانين المالية وتمكين البرلمانين من ممارسة دورهم الرقابي فيها...

كما نود القول أيضاً أننا نقدم ما نعبر عن ارتياحنا لتكريس قاعدة العمل هذه فإننا: نأمل من الحكومة أن تبذل جهداً إضافياً في مجال تقدير مضمون في فترة أقصر (أي بعد سنة أو سنتين على الأكثر من المصادقة عليه)...

الملاحظة الثانية التي نود تقديمها في الموضوع تكمن: في دعوتنا ومزاورة

المالية إلى بذل مزيد من الجهد في مجال تبسيط مضمون الوثائق المرفقة بمشروع القانون المقدم للبرلمان حتى يتسنى لأعضاء البرلمان دراستها وتدقيق تفاصيل مضمونها ومن ثم إعطاء الأحكام الدقيقة منها...

الحكومة في الموضوع، وضمن هذا المنظور سيتم تحديد الإجراءات التنفيذية الخاصة بكل قطاع من قطاعات التنمية المقررة للفترة...

وتشير المعطيات المتوفرة حتى الآن إلى أن هذا المشروع سيؤكد على مواصلة الجهد التنموي المبرمج.

وسيكون في مضمونه بمثابة الوصفة الطبية التي يتم من خلالها تشريح الواقع الصحي للاقتصاد الوطني خلال السنة الحالية وتلك التي سوف تأتي، كونه يُسلط الضوء على واقع البلاد مالياً واقتصادياً ويرسم معالم خياراتها التنموية...

ومن المؤكد أن العناية فيه ستولى للجانب المتعلق بالزيادة في حركة النمو وترشيد النفقات وتوفير الشفافية لصرف المال العام... ومن كل هذا يبقى أملاً كبيراً في أن تعمل الحكومة على توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق التوازن لميزانيتها العامة دون إقتال كاهل المواطن برسومات جديدة. واعتقادنا أن الحكومة من منطلق حرصها الدائم على مراعاة هذا الجانب فإنها لن تتوانى عن تحقيق ذلك...

السياسية التي ستعريفها الساحة الوطنية خلال الفترة.

نتقي إذن في هذه المناسبة لاحتفي بافتتاح دورة الخريف العادية، وفي مثل هذه المناسبة عودنا أنفسنا وأياكم دائماً على استعراض المحاور الكبرى لَعَمَلِ هَيْئَتنا سواء على المستوى التشريعي أو العمل البرلماني.

المناسبة تمنحنا أيضاً إمكانية التعقيب على ما يجري حولنا من أحداث ومستجدات، خلال الفترة...

وهكذا وفي المجال التشريعي فإن النص المحوري الذي سيبرمج للدورة سيكون تأكيداً قانون المالية...

وقانون المالية هو باستمرار ذلك القانون الذي يتم فيه تسطير المحاور الكبرى لسياسات البلاد وفي كافة أوجه النشاط الوطني اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

وفي هذه المرة لن تخرج توجهات قانون المالية عن الخط العام الذي سارت عليه قوانين المالية السابقة، كونه يدخل في سياق مضمون برنامج السيد رئيس الجمهورية، ومحتوى المحطة المحلية التي أعدها

بالتمة لقاءنا هذه السنة بعد أيام معدودات من احتفاء شعبنا وشعوب الأمة الإسلامية بعيد الفطر المبارك، (أعاده الله على الجميع بالخير واليمن والبركات).

بهذه المناسبة أود أن أقدم لكم، زميلاتي زملائي، سيداتي سادتي، أطيب التهاني وأخلصها... متمنياً للجميع الصحة والسعادة ولشعبنا التقدم والازدهار في كنف الأمن والاستقرار...

ويتزامن افتتاح الدورة هذه المرة أيضاً مع أجواء احتفاء الجزائر بالذكرى الخمسين للاستقلال، حيث يستذكر فيها شعبنا الانتصارات التي تحققت ويثمن الانجازات التي تمت... (إن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي)...

أما بالنسبة للدورة التي تطلق أشغالها اليوم فسيكون البرلمانون: «بالإضافة إلى أدائهم التشريعي» مدعوون إلى المشاركة في كافة المواعيد

النص المحوري الذي سيبرمج للدورة هو قانون المالية

خلال بذل مزيد من الجهد لتقوية الصلة ما بين عضو مجلس الأمة والمواطن ومعرفة المشاكل التي تواجهه، ومساعدته على حلها ...

في مجال النشاط الخاص بترقية الثقافة البرلمانية سوف نعمل على تفعيل هذا الشكل من أشكال النشاط ونوع مواضيعه .

وفي الجانب المتعلق بالنشاط البرلماني الخارجى سوف نواصل جهداً من خلال المشاركة الفاعلة وبالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني في كافة المنابر البرلمانية وسنركز (بشكل خاص) على التعريف بما تقوم به بلادنا في مجال الإصلاح السياسي والتنمية ونعمل على إبراز الوجه الجديد الذي أصبح يُبهر الجزائر .

وفي نفس الإطار، سنعمل على تطوير علاقاتنا الثنائية مع برلمانات الدول الشقيقة والصديقة النظرية إيماناً منا بالدور المتزايد الذي ما فتئت برلمانات الدول تلعبه في نطاق مد جسور الصداقة والتعاون ما بين الشعوب خادمة لقضايا السلم والأمن عبر العالم .

مواعيد وطنية .. واستحقاقا كبرى

خلال فترة انعقاد الدورة ستعرف بلادنا عدداً من الاستحقاقات والمواعيد الهامة. يأتي في مقدمة هذه المواعيد الدخول الاجتماعي خاصة .

إننا ننتهز هذه المناسبة لكي نتوجه بالتحية والتقدير لكافة العاملين والعاملات أئمتنا وجدوا . ونأمل بأن يساهم الدخول الاجتماعي هذا في بعث الحركة المطلوبة للجهة الاقتصادية والاجتماعية ...

وتسنى بالوقت ذاته بأن يساهم العاملون والعاملات في خلق الدينامية المرجوة لاقتصادنا الوطني، ونأمل بنفس الوقت أن يُستأنف الحوار بين الشركاء الاجتماعيين من أجل مراجعة العقد الوطني الاجتماعي بما يخدم مصلحة كافة الأطراف ويوفر المناخ المناسب لتحقيق استقرار الجهة الاجتماعية ...

نود أيضاً توجيه التهنية لبناتنا وأبنائنا ولكافة أفراد الأسرة التربوية الذين يستعدون للالتحاق بمقاعد الدراسة ... نود أن نتوجه لهم بالتحية ونأمل أن يكون هذا الدخول مناسبة لمعالجة القضايا الموضوعية المطروحة بواسطة الحوار المسؤول وبعيداً عن أجواء التوتر ... الذي لن يفيد أحد ... وأن نصرف الجهد صوب التحصيل والاجتهاد للارتقاء بمستويات أبنائنا التلاميذ وطلبتنا، والعمل بالوقت ذاته بجدية أكبر على تشجيع النبوغ والتفوق ضمن مدارسنا وجامعاتنا ...



نأمل من الأحزاب السياسية أن تعمل على حسن اختيار مرشحيها وأن تحرص على تنظيم حملتها الانتخابية في مناخ تنافسي نزيه يشجع على اختيار رجال ونساء أكفاء قادرين على معالجة مشاكل المواطن

وفي هذه الدورة سيقدم للبرلمان مشروع قانون يدعو إلى المصادقة على اتفاقية ضبط الحدود البحرية بين الجزائر وتونس الشقيقة ...

وهكذا نتلاحظون، سيداتي سادتي، أن دورة الخريف هذه ستكون كما ترون ثرية بعدد نصوصها وهامة بمضمون ونوعية القوانين المسجلة فيها ...

بالطبع قد تبرمج مشاريع قوانين أخرى وفقاً للتقليد المعمول به (حتى الآن) أي: إحالة مشاريع القوانين إلى غرفتي البرلمان متى استكملت شروط تقديمها (نأمل لهذه المشاريع أن تقدم في فترة زمنية معقولة حتى يتسنى لغرفتي البرلمان دراستها وتحديد الموقف من مضمونها) ...

أداء برلماني متزايد وفعال

هذا في المجال التشريعي أما في مجال الأداء البرلماني ومراقبة عمل الحكومة فالنشاط أصبح معروفاً لدى الجميع، إن على مستوى اللجان: (من خلال جلسات الاستماع) أو من خلال النشاطات ذات الصلة بالتحرك الميداني للتعرف على واقع التنمية المحلية، وأيضاً من

بتنظيم الانتخابات المحلية ستكون الجزائر قد كرس من ثم الممارسة الديمقراطية التي ارتضتها لنفسها منهجاً وطريقة في الحكم ..

المشجعين، وسائل الإعلام، كلهم مدعوون لبذل هذا الجهد من خلال حملات التوعية والعمل المستمر على نشر وتعميق الروح الرياضية ما بين المتنافسين الذين يتوجب عليهم بدورهم التشجيع بأخلاق التسامح والروح الرياضية ...

وفي قطاع الرياضة دائماً، سوف تقترح الحكومة لهذه الدورة مشروع قانون آخر يتعلق بقطاع الرياضة ونعني به القانون الخاص بتنظيم وتطوير التكوين والأنشطة البدنية والرياضية .

إذا كان سن قانون محاربة العنف في الملاعب قد جاء كضرورة بررها استفحال الظاهرة وتعاظم مضارها على المجتمع ... فإن انتشار ظاهرة العنف الدخيلة على مستوى بعض أحياء مدنتنا قد أصبح هو الآخر يشكل تهديداً حقيقياً ينغص الحياة المطمئنة على مواطنينا: يتوجب على السلطات العمومية مضاعفة الجهد والعمل على استئصاله من جسم مجتمعنا ...

الحكومة سوف تقترح على الدورة مشروع قانون آخر يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية وثالث خاص بالمعاشات العسكرية .

مشاريع قوانين تسد ثغرات .. وأخرى تعالج قضايا ملحة

من المتوقع أيضاً أن تقدم الحكومة أثناء هذه الدورة مشروع قانون آخر خاص بالطاقة وهو قانون لا تخفى أهميته على أحد ... خاصة في ظل الأوضاع غير المستقرة التي تعرفها أسواق النفط الدولية، وهي الأوضاع التي تختم على بلادنا انتهاج سياسة توازن ما بين المستجدات المحاصلة في الساحة النفطية الدولية ... وبين مصالح بلادنا الأساسية . سياسة تراعي خاصة مستقبل الأجيال القادمة ...

سيداتي سادتي، العالم يتغير ونحن مدعوون إلى متابعة هذا التغير والتكيف معه بما من شأنه أن يثبت وجودنا ويعزز مواقفنا التفاوضية ...

إن تقدير هذا القانون وفي هذا الطرف بالذات يأتي بالواقع لتحقيق عدة غايات، فهو يأتي لسد فراغات قانونية موجودة أو ليكيف أحكاماً لم تعد مسيرة للواقع أو هو يقدم أحكاماً غايتها معالجة قضايا مستجدة أو محتملة الوقوع في الساحة الوطنية أو الدولية ...

أعضاء مجلس الأمة سوف يتولون بالدراسة والمناقشة مشروع قانون آخر ويتعلق هذه المرة بظاهرة العنف في الملاعب الرياضية الذي استفحل بشكل كبير في السنوات الأخيرة للدرجة التي أصبح فيها يهدد الانسجام الاجتماعي على المستويات المحلية والجهوية، ولقد بلغ هذا كما تعلمون، سيداتي سادتي، درجة كبيرة من الخطورة - في بعض الأحيان - ووصلت لحد المساءة وتسببت في ضياع أرواح ... ناهيك عن كونها تسبب في إلحاق خسائر مادية معتبرة ...

وان هذه الأوضاع المؤسفة هي التي بررت بالواقع اقتراح مشروع القانون المذكور في جدول أعمال الدورة .

لكن تقدير هذا القانون والموافقة عليه وحده لا يكفيان لاستئصال الظاهرة ...

والمنطق يقول (في مثل هذه الحالة) : أن نظائر جهود (أكثر من جهة) يجب أن تتوفر لكي يتم التغلب عليها ... (مسؤولو الأندية،

سيواصل مجلس الأمة من خلال مختلف نشاطاته .. في بذل مزيد من الجهد لتقوية الصلة ما بين عضو مجلس الأمة والمواطن ومعرفة المشاكل التي تواجهه، ومساعدته على حله وترقية الثقافة البرلمانية والعمل من خلال النشاط الخارجي على إبراز الوجه الجديد الذي أصبح يميز الجزائر

تبنت الجزائر باستمرار مسعى خلاق يدعو إلى الاعتماد على النفس في معالجة الشأن الداخلي... وهي بفضل هذه السياسة القوية تمكنت عبر مسيرتها الطويلة من تجاوز العقبات التي اعترضتها.

التفوق على النفس والانطواء على الذات في علاقاتها مع الغير...

...وقد وجد هذا الخيار مبرره في مواقفها الثابتة من مختلف الملفات والقضايا في نطاق سياستها الخارجية المتمثل في مبدأ مرفض التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية... وبالوقت ذاته

احترام خيارات الغير... من

خلال الابتعاد عن التدخل في شؤونهم... أو الانسياق وراء انتهاج سياسات خارجية ترمي إلى المساس بسيادة هذا الغير...

...إذن، في ظل هذه السياسة تبنت الجزائر باستمرار مسعى خلاق يدعو إلى الاعتماد على النفس في معالجة الشأن الداخلي... وهي بفضل هذه السياسة القوية تمكنت عبر مسيرتها الطويلة من تجاوز العقبات التي اعترضتها.

وهكذا اعتمدت سياسة إصلاح ناضجة استمدت مرجعيتها من تجربتها الخاصة المعاشة ومن تطلعات شعبها المشروعة...

سياسة أماداتها جريئة في جوهرها ومتدرجة في تنفيذ خطواتها وعاقلة في لهجتها، أوصلتها في النهاية إلى ترتيب أمور بيتها بطريقة هادئة مكنتها من تنظيم انتخابات ناجحة، أفرزت نتائج أثنى عليها المئات من الملاحظين التابعين للمنظمات الجهوية والدولية الأكثر تمثيلا في العالم. وكان من نتيجة كل هذه الخطوات السياسية المتعاقبة وهذه الإجراءات الإصلاحية المدروسة... أن تحقق التغيير السلس والهادئ والمتدرج الذي عرفته وتعرفه الجزائر اليوم.

لن أنهي كلمتي هذه دون أن أعبر عن تعاطفنا الشديد وتضامتنا مع الدبلوماسيين الجزائريين المختطفين في شمال مالي والذين تمنى لهم العودة قريبا لذويهم ووطنهم سالمين. كما لا يفوتنا التنويه في هذا المجال بما تبذله الدبلوماسية الجزائرية من جهد لتحقيق ذلك.

بودي في النهاية أن أجدد الشكر لكافة ضيوفنا علىكرم الإصغاء، وأتمنى التوفيق للجميع...

والسلام عليكم ومرحمة الله تعالى وبركاته...



أسس نظامها الجمهوري فطورت نهجه من خلال اعتماد نصوص حديثة مستمدة من تطلعات شعبها نحو الديمقراطية والعصرية ومن تأكيدها لثوابتها الروحية ومقومات شخصيتها الوطنية والتاريخية الأصيلة.

ذلك أن الجزائر لم يسبق لها أن تتكبر أو تجاهلت في يوم من الأيام ما تطلع إليه جماهيرها الشعبية من تطلعات مشروعة ترمي إلى التقدم والرفق.

والجزائر في ذلك سعت باستمرار إلى تسطير نهجها وتحديد طريق سيرها وفق قناعات شعبها والتجربة التي عاشتها، معتمدة في ذلك على قراءتها الخاصة للأحداث بعيداً عن كل فهم انطوائي أو نزعة شوفينية ضيقة تحجب عنها الرؤية السليمة للأوضاع...

بل على العكس من ذلك... فقد احترمت الجزائر دائماً إرادة شعبها وإرادة الشعوب الأخرى في تحديد خياراتها، وجعلت من هذه القناعات ثوابت في سياساتها الخارجية...

لقد آمنت بهذا الفهم للواقع لكننا بالوقت ذاته كانت ترفض باستمرار

الجزائر بفضل وعي مجتمعتها وبفضل حكمة قادتها وبعد نظرهم وواقعية منهجية عملهم تمكنت من إيصال شعبها إلى بر الأمان

والواقع، أن تلك الأحداث والتغيرات قد جاءت سريعة ومتلاحقة ومفاجئة في بعض الأحيان... ولئن هي أتت في بلدان ذات فضاءات تكاد تكون قريبة من بعضها مما أوحى «(خطأ)» للبعض بأن مبراح التغيير هذه ستطال كل دول العالم العربي.

إلا أنه سرعان ما اتضح لهؤلاء ولغيرهم أن مثل هذا التعميم في الحكم كان يفتقر إلى الدقة في الفهم كما أن التحليل التبسيطي الذي اعتمد كان يجانب الحقيقة...

ذلك أن دراسة واقع التغيرات الكبرى في البلدان يجد مبرراته في الظروف والأوضاع الخاصة بكل بلد مثلما هو عليه الأمر بالنسبة للجزائر.

فنضج وعي المجتمع الجزائري وتطلعه إلى تحقيق المزيد من الكرامة الاجتماعية والسياسية قد بدأ بالواقع منذ مدة...

والجزائر بفضل هذا الوعي وبفضل حكمة قادتها وبعد نظرهم وواقعية منهجية عملهم تمكنت من إيصال شعبها إلى بر الأمان؛ حينما انتهجت سياسة إصلاح عميقة كرس فيها الممارسة الديمقراطية وعمقت مضمونها، وفي مسعاها هذا عملت على تثبيت

خلال الفترة القادمة سيكون شعبنا مرة أخرى على موعد مع صناديق الانتخاب لإعطاء كلمته في اختيار من سيمثله على مستوى البلدية والولاية كما هو سيختار من يمثله في مجلس الأمة...

إن الخيار الذي انتهجته البلاد في مجال سياسة الإصلاح والتي قامت على أساس تغيير النصوص أو لا كان خياراً سديداً والمنهجية التي اعتمدت للموضوع كانت صائبة..

...ويتظلم هذه الانتخابات ستكون الجزائر قد خطت خطوة

هامة أخرى في مجال تنفيذ مضمون قوانين الإصلاح والتزمت باحترام مواعيد تنظيم هذه الاستحقاقات، وكرس من ثم الممارسة الديمقراطية التي امرتضتها نفسها منهجاً وطريقة في الحكم...

أملنا أن تساهم الأطراف المعنية بالموضوع بفعالية وأن تكثف جهودها أكثر من الماضي لإنجاح هذين المواعدين الهامين...

مستفيدة من التجربة السابقة نأمل من الأحزاب السياسية أن تعمل على حسن اختيار مرشحيها وأن تحرص على تنظيم حملتها الانتخابية في مناخ تنافسي نزيه يشجع على اختيار رجال ونساء أكفاء قادرين على معالجة مشاكل المواطن...

لكننا نعتقد أن تحقيق هذه النتيجة يستوجب أيضاً تظافر جهود جهات أخرى عديدة، الإدارة، المجتمع المدني وأيضاً وسائل الإعلام وبالطبع البرلمان. ومن هنا فإننا نرى أن أعضاء مجلس الأمة هم الآخرون مدعوون للمشاركة في هذه العملية من خلال تكثيف الجهود للاقترب من المواطن وتحسيسه بضرورة المشاركة في هذه الانتخابات ومن ثم المساهمة في إنجازها خاصة وأنهم معنيون بوحدة منها ونعني بها التجديد التصفي لأعضاء مجلس الأمة.

في الخلاصة نقول: إن الخيار الذي انتهجته البلاد في مجال سياسة الإصلاح والتي قامت على أساس تغيير النصوص أو لا كان خياراً سديداً والمنهجية التي اعتمدت للموضوع كانت صائبة... وهي بينت لأولئك الذين شككوا في صدقية الخيار والتوجه سوء تقديرهم للأوضاع وضعف رؤيتهم في الحكم والتحليل لواقع البلاد...

الإصلاحات مستمدة من تطلعات الشعب

لقد عرفت بلدان عديدة أحداثاً كبرى أفضت إلى تغيرات جذرية في أنظمتها السياسية وبنائها المؤسساتي...

أعضاء المجلس على موعد مع مناقشة مخطط عمل الحكومة



بعد أن أنهى المجلس الشعبي الوطني مناقشة مخطط عمل الحكومة بالصادقة عليه.. سيعرض الوزير الأول عبد المالك سلال مخطط العمل على أعضاء مجلس الأمة الذين سيعكفون مع صدور هذا العدد على مناقشته، وتشكل هذه المناسبة فرصة لتناقش صريح يتناول قضايا وطنية ومحلية. وبالتأكيد فإن محاور مخطط عمل الحكومة، ستكون محل اهتمام بالغ في هذا الخريف الوطني والدولي الخاص..

واللافت في مخطط عمل الحكومة حرصه على تعزيز التنسيق بين الحكومة والبرلمان من خلال:

- < تحسين وتعزيز التعاون مع السلطة التشريعية
- < السهر على تكامل عملهما وتشجيع الحوار البناء والتشاور.
- < الإصغاء لانشغالات أعضاء البرلمان بغرض التكفل بالانشغالات المواطنين
- < ترقية قنوات الاتصال بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان
- < إيلاء عناية خاصة للأسئلة الشفوية والكتابية



حقائق الميدان.. وصوت
المواطن في صدارة
الاهتمام

- مواصلة وتعزيز مسار الإصلاحات السياسية
- تحسين و تعزيز الحكامة
- تعزيز التنسيق بين الحكومة والبرلمان من خلال:
 - < تحسين وتعزيز التعاون مع السلطة التشريعية
 - < السهر على تكامل عملهما وتشجيع الحوار البناء والتشاور.
 - < الإصغاء لانشغالات أعضاء البرلمان بغرض التكفل بالانشغالات المواطنين
 - < ترقية قنوات الاتصال بين أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان
 - < إيلاء عناية خاصة للأسئلة الشفوية والكتابية
- محاربة الإرهاب بعزم وثبات من أجل تعزيز الأمن الوطني.
- عصريّة الإدارة وإرساء علاقات جديدة بين المواطن والإدارة
- أخلاقية الحياة العمومية
- تكثيف نشاط قطاع الطاقة من أجل رفع الإنتاج والاحتياجات
- تطوير المحروقات وتلبية الطلب الاجتماعي
- استكمال الإصلاح في القطاعين المالي والبنكي
- توفير سكن لائق والعودة إلى صيغة البيع بالإيجار
- تحسين الأمن الغذائي للبلاد
- مواصلة تجديد المؤسسة المدرسية وتحسين محيط المنظومة التربوية
- تنظيم النشاطات التجارية ومحاربة القطاع الموازي
- تحديد إستراتيجية لترقية التنافسية الصناعية والابتكار.
- الحرص على توفير كل الشروط الكفيلة بجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار المنتج
- ترقية الرياضة المدرسية في الواجهة
- تعزيز التعاون الدولي على أساس المساواة والمصلحة المشتركة
- مكافحة البطالة
- تشييد مجتمع الإعلام بإعادة تفعيل الإدارة الالكترونية
- وضع بطاقة وطنية للأملك الوقفية
- تنظيم أعمال التكوين الجوّاري لفائدة المرأة الريفية..

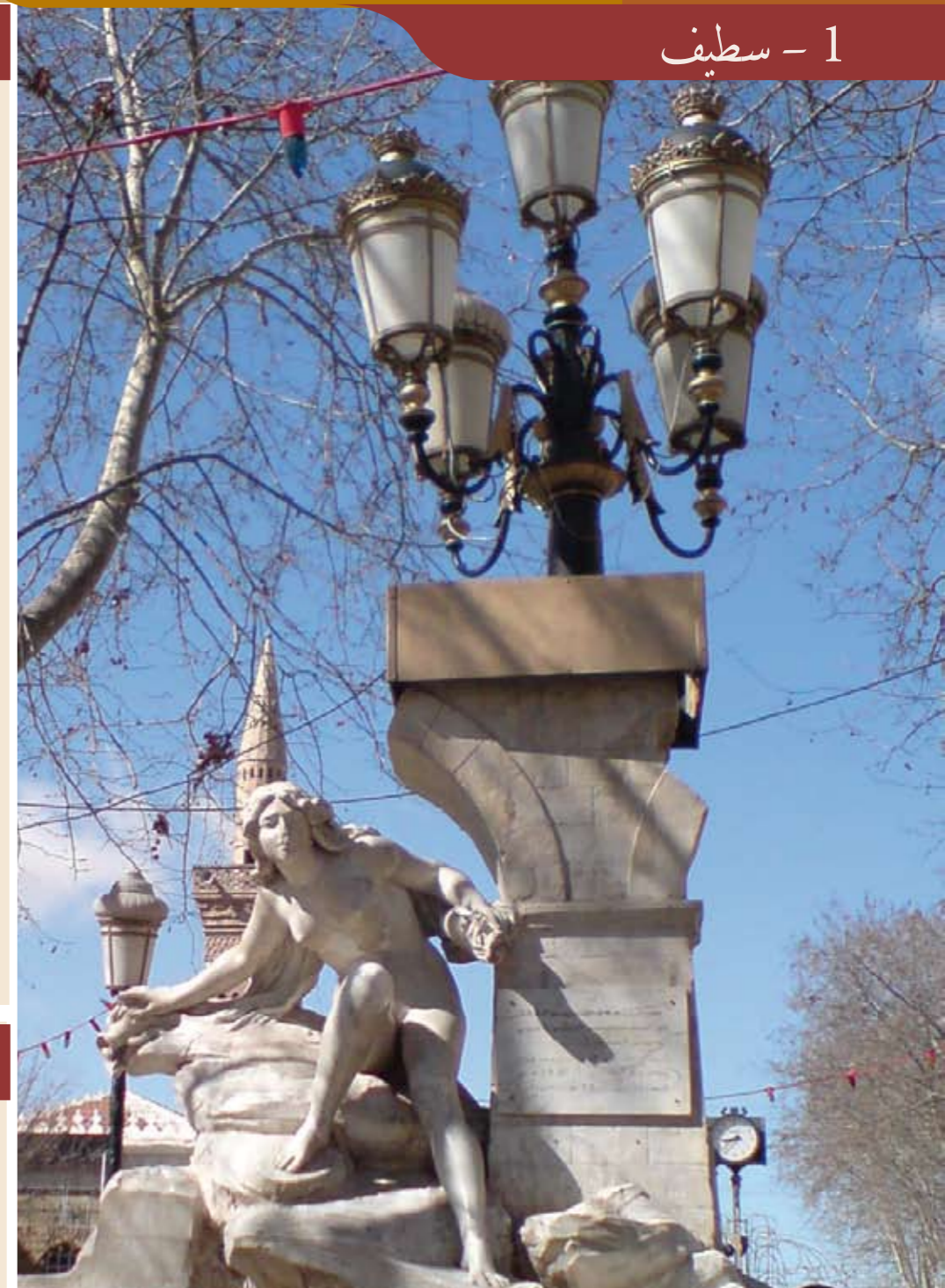
الملفات والتحديات
في مخطط عمل
الحكومة



الوزير الأول عبد المالك سلال

التفاصيل في العدد القادم

1 - سطيف

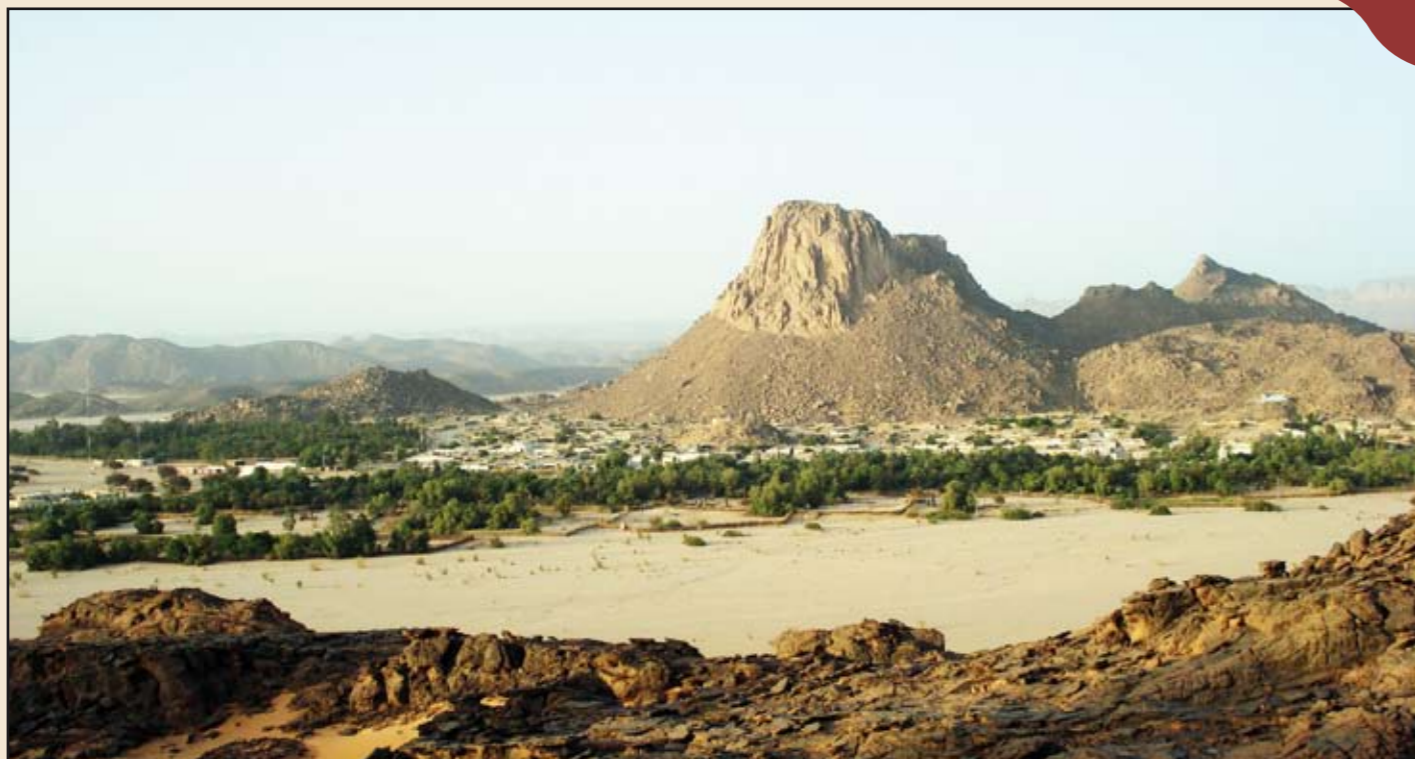


توجه يوم الأحد 03 سبتمبر 2012، وفد من مجلس الأمة يتكون من السيد سعيد سعدي، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة (رئيس الوفد) وأعضاء المجلس السادة: عبد القادر قاسي، والربيع حويشي، وزروالي مختار، إلى ولاية سطيف في زيارة استطلاعية.. وتضمن برنامج هذه الزيارة:

زيارة المتحف الوطني للآثار، وتفقد أشغال تهيئة دار الثقافة هواري بومدين بمدينة سطيف، وكذا تفقد القصب الرياضي، والثانوية الرياضية بالبايز، وزيارة المدينة الأثرية (جميلة)، وبيت الشباب، والمسبح الأولمبي.

وفي بلديتي كل من بوقاعة وعين آزال، زار الوفد ملعب بوقاعة وتنفيذ مشروع المركب الرياضي.. لينتهي تنقلاته بزيارة القصب الرياضي الشباني بعين آزال.

2 - إليزي



كما قام وفد عن مجلس الأمة بزيارة عمل استطلاعية إلى ولاية إليزي، في الفترة من 2 إلى 6 أكتوبر 2012، وذلك لمعاينة ظروف العمل في قطاعي التربية والتكوين بالولاية.

وتكون الوفد من السيدة والسادة:

عبد الكريم قريشي، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، رئيسا للوفد،

محمد بن طبة،

زهرة قراب،

عبد الرحمان يحي،

كريم عباوي،

خلال هذه الزيارة كان للوفد وقفة عند مجموعة من المحطات ذات الطابع التربوي والتكويني بمختلف بلديات ودوائر الولاية، والإطلاع على مختلف الإنجازات والمرافق التابعة لقطاع التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي. كما تمت لقاءات للمعاينة والتقييم مع المشرفين على هذه القطاعات بعين المكان والاستماع إلى اهتماماتهم وانشغالاتهم.

في اليوم الأول من الزيارة، كان للوفد بإليزي فرصة معاينة إبتدائية العربي تيسي، والفرع المنتدب للتكوين المهني بحي سيدي بوضلاح، ومعاينة ثانوية هواري بومدين بحي الوسط، إلى جانب معاينة المتوسطة الجديدة سبباق محمد بذات المنطقة.

كما كان للوفد، في ذات اليوم، فرصة تفقد، بذات المنطقة، كل من الثانوية الجاري إنجازها،

ومشروع إنجاز المركز الجامعي، وزيارة جامعة التكوين المتواصل، والمدرسة القرآنية في المنطقة الحضرية.

كما عاين الوفد، في المنطقة نفسها، مشروع المركز الثقافي الإسلامي، لينتهي أعضاء مجلس الأمة برنامجهم لليوم الأول بزيارة المسجد العتيق والمدرسة القرآنية بحي الوسط.

أما في اليوم الثاني من الزيارة فقد توجه وفد مجلس الأمة إلى بلدية إن أمناس أين كانت له

فرصة معاينة مسجد خالد بن الوليد ومسجد عمر

بن الخطاب. ليتحول بعدها إلى تفقد مركز التكوين المهني بالمنطقة، والثانوية الجديدة التي هي في طور الإنجاز، والثانوية الحالية، وكذا المدرسة والمتوسطة التي تم إنجازها مؤخرا.

أما بلدية برج الحواس، فقد كانت وجهة الوفد في اليوم الثالث من الزيارة، أين قام بها بمعاينة مركز التكوين المهني، وتوسعة مسجد الجمعة، ومتوسطة وانكربي أحمدون، وزيارة مشروع إنجاز ثانوية

برج الحواس.

لينتقل الوفد في الفترة المسائية، من ذات اليوم، إلى معاينة المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، ومسجد حمزة إلى جانب تفقد متوسطة محمد العيد آل خليفة، ومركز التكوين المهني زلوان.

واختتمت الزيارة بمعاينة اكاديمية البشير الابراهيمي، وتفقد مشروع مسجد علي بن ابي طالب، ومسجد سلمان الفارسي

3 - البيض



وقام وفد عن المجلس، بزيارة استطلاعية إلى ولاية البيض، من 14 إلى 16 أكتوبر 2012، قصد الإطلاع على مدى سرعة تسليم الوثائق الإدارية من طرف المصالح المحلية إلى المواطنين فيما يتعلق بجواز السفر وال بطاقة الرمادية، وكذا الوقوف على ظروف عمل مؤسسة إعادة التربية والتأهيل وظروف المحبوسين.

وتكون الوفد من السادة:

- جلول خضرة براهمة، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، رئيسا للوفد

- أحمد بلعالية،

- محمد فخار،

- ابراهيم بوتخيل،

- لزه مختاري،

(الزيارة أجلت إلى الفترة من 04 إلى 07 نوفمبر 2012)

إعادة انتخاب الدكتور بوزيد لزهارى مرة أخرى في لجنة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة

في اجتماع عقد يوم الخميس 06 سبتمبر 2012، بمقر هيئة الأمم المتحدة بنيويورك، تم إعادة انتخاب مرشح الجزائر الدكتور بوزيد لزهارى، وهو عضو بمجلس الأمة عن كتلة الثلث الرئاسي وأستاذ التعليم العالي في القانون بجامعة قسنطينة، لعهدة ثانية في لجنة حقوق الإنسان الأممية مدتها أربع سنوات تبدأ في أول جانفي 2013 وتنتهي في 31 ديسمبر 2017.

وقد صوتت لصالح مرشح الجزائر 125 دولة من مجموع 164 دولة. وتعتبر لجنة حقوق الإنسان المنشأة بموجب العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية أهم آلية تعاهدية في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بحيث أن اللجنة تدرس تقارير الدول حول وضعية حقوق الإنسان فيها وتقدم اللجنة ملاحظات ختامية لها قيمة قانونية وسياسية كبيرة.

واللجنة تتكون من 18 خبيراً دولياً، وتعد ثلاثاً دورات في السنة واحدة في نيويورك وإثنان بجنيف.

اجتماعات المرحلة الرابعة للعام 2012 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في اجتماعات المرحلة الرابعة للعام 2012 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك في الفترة من 1 إلى 5 أكتوبر 2012، بstrasbourg (فرنسا)

تكون الوفد البرلماني من:

- السيد محمد بوخالفة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بمجلس الأمة، رئيس الوفد
- السيد بشير داود، عضو مجلس الأمة،
- السيدة صليحة مخرف، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- السيد عبد الرحمان بوضبع، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- وتضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة مواضيع منها:
- حقوق الإنسان والسياسة الخارجية
- الأحزاب السياسية والتمثيل السياسي للنساء

أشغال ندوة التجارة الخارجية والاستثمارات

شارك وفد برلماني من مجلس الأمة، يتشكل من:

- السيد محمود زيدان، نائب رئيس مجلس الأمة،
- رئيس الوفد،

- السيد طيب مهبوي، عضو مجلس الأمة، في أشغال ندوة التجارة الخارجية والاستثمارات حول: «التحدي الطاقوي في الفضاء الأورومتوسطي»، والمنظمة من طرف الجمعية البرلمانية للمتوسط (APM)، بالتعاون مع البرلمان المغربي، وذلك يومي 14 و 15 سبتمبر 2012، بمدينة «وارزازات» المغربية. تناول المشاركون في الندوة بالدراسة والنقاش المحاور التالية:

- الطاقات المتجددة وفعالية الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- التحديات التقنية والصناعية.
- دور البرلمانات الوطنية والجهوية والمنظمات الدولية في الدعم المستمر ومستقبل المبادرات: الحاجة إلى مقارنة متناسقة.

اجتماعات الدورة السنوية 21 لمنظمة OSCE

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني)، في اجتماعات الدورة السنوية 21 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP/OSCE)، بإمارة موناكو، في الفترة ما بين 5 و 9 جويلية 2012.

وتشكل الوفد البرلماني من السادة:

- عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد،
- سعيد سعدي، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشباب والسياحة، بمجلس الأمة،
- قادة بن عطية، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وتمحورت أشغال الدورة حول موضوع: «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: منطقة في تغير» (L'OSCE: une région en mutation).

وتضمن برنامج الدورة السنوية 21 اجتماع المنتدى البرلماني حول المتوسط، والذي ستتمحور أشغاله حول تداعيات التغيرات السياسية في المنطقة المتوسطية، بما في ذلك نتائج الانتخابات التي جرت في العديد من دول المنطقة.

يذكر، أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP/OSCE)، كما تحوز الجزائر على صفة العضو الشريك في التعاون مع المنظمة.

اجتماعات الدورة السنوية 21 لمنظمة OSCE أشغال المؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات الإفريقية

شارك السيد آدم قبي، نائب رئيس مجلس الأمة، ممثلاً للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، في أشغال المؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات الإفريقية، والمنظم من طرف البرلمان الإفريقي، وذلك يومي 30 و 31 أوت 2012، بمقر البرلمان الإفريقي في ميدراوند (جمهورية جنوب إفريقيا).

تضمن جدول أعمال هذا المؤتمر عدة بنود منها:

- وضع التجارة البينية الإفريقية وتأثيرها على التنمية والبطالة في إفريقيا،
- وضع التصديق على وثائق الاتحاد الإفريقي: ميثاق الديمقراطية والانتخابات والحكم: دور البرلمانات في تسهيل إضفاء الشعبية عليه.
- الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة: دور البرلمانات في التصديق عليه.

اجتماع لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان، للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد الحاج لعابب، عضو مجلس الأمة، في اجتماع لجنة السياسة والأمن وحقوق الإنسان، للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، وذلك يوم الأربعاء 3 أكتوبر 2012 ببروكسل (بلجيكا).

وتضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع منها: دعم البرلمانات الناشئة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تمكين مساهمة المرأة البرلمانية تبادل الآراء حول الأوضاع في سوريا

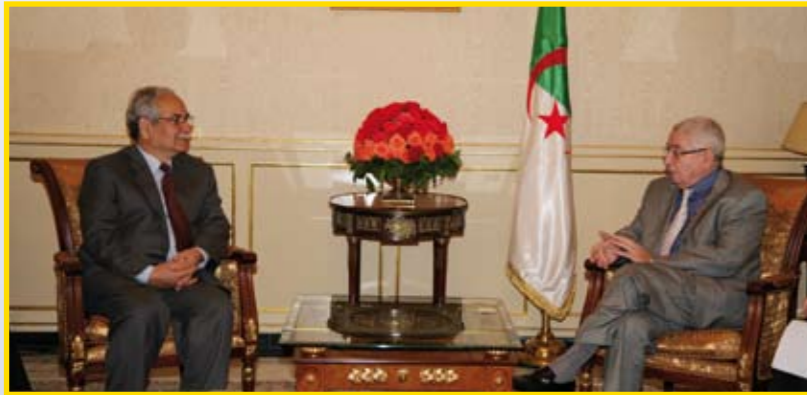
استقبالات الرئيس

رئيس مجلس الأمة يستقبل..



استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 9 جويلية 2012، الدكتور محمد النعيمات، سفير الأردن بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تم خلالها تناول العلاقات الثنائية المتميزة وتأكيد حرص قيادتي البلدين على ترقيتها. اللقاء كان فرصة لاستعراض امكانيات ومجالات التعاون وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

سفير الأردن



كما استقبل يوم الأربعاء 11 جويلية 2012، بمقر المجلس، السيد خليل ديران، سفير باكستان بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق للعلاقات الثنائية التاريخية وإمكانيات ترقيتها استجابة للإرادة السياسية في البلدين. وكان اللقاء فرصة لتناول أهمية تطوير التعاون الاقتصادي والاستفادة المتبادلة من الفرص المتاحة في الجزائر وباكستان والتنويه بمستوى العلاقات البرلمانية ومساهمة البرلمانين في تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين.

وسفير باكستان

واستقبل يوم الأحد 29 جويلية 2012، سفير فرنسا بالجزائر السيد أندري باران.

اللقاء كان فرصة تم خلالها استعراض العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث تمت الإشارة إلى أن هذه العلاقات عرفت في الفترة الأخيرة ديناميكية جديدة ميزتها إرادة البلدين في دفع العلاقات الثنائية إلى مستويات أفضل في شتى المجالات والميادين. وقد تم التعبير عن الارتياح للإرادة السياسية المعبر عنها لبلوغ هذه الأهداف كما تم استعراض العلاقات البرلمانية بين الجزائر وفرنسا والتي وصفت بالجيدة وتحتاج إلى دفع جديد من خلال تبادل الوفود والمعلومات والتشاور والتنسيق في مختلف الهيئات البرلمانية الدولية والإقليمية



وسفير فرنسا

واستقبل يوم الخميس 27 سبتمبر 2012، السيدة جينيفر دي ريفيان، سفيرة كندا بالجزائر.

اللقاء تناول العلاقات الثنائية ومستوى التعاون في العديد من المجالات.. واستعرض نماذج من أشكال الشراكة الاقتصادية التي حققت نجاحا هاما استفادت منه المؤسسات في البلدين مما يبرز استعداد كل من الجزائر وكندا لترقية الفرص والإمكانيات المتاحة وتكثيف التعاون وتوسيع مجالاته.. كما تم التطرق إلى الأوضاع في المنطقة وتبادل وجهات النظر بشأنها.



وسفير كندا

ملتقى المجموعة الخاصة بمنطقة حوض الأبيض المتوسط والشرق الأوسط

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في ملتقى المجموعة الخاصة بمنطقة حوض الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (GSM) التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك في الفترة من 8 إلى 10 أكتوبر 2012 بصقلية (إيطاليا).

وتكون الوفد البرلماني من:

السيد محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع بمجلس الأمة، رئيسا للوفد، السيد ميلود فردي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، السيد بلقاسم شعبان، نائب بالمجلس الشعبي الوطني. وتضمن جدول أعمال الملتقى دراسة عدة مواضيع منها: الإصلاحات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الرهانات الاقتصادية في الدول العربية جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يحوز على صفة شريك متوسطي لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

الدورة السنوية السابعة للجمعية البرلمانية للمتوسط

يشترك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في الدورة السنوية السابعة للجمعية البرلمانية للمتوسط (APM)، وذلك يومي 12 و 13 أكتوبر 2012 بلالفايت (مالطا)

تكون الوفد البرلماني من:

– السيد سي يوسف مختار، عضو مجلس الأمة،
– السيد سحري لزه محمد، عضو مجلس – الأمة،
– السيد زكريا محمد، عضو مجلس الأمة،
– السيد لبيد محمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– السيد بيببي محمد العيد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني. وتضمن جدول أعمال الدورة دراسة ومناقشة عدة مواضيع منها:
• الشرق الأوسط والربيع العربي
• مكافحة البطالة، وخلق مناصب شغل في منطقة المتوسط.

اجتماع لجنة ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد عبد القادر رقيق، عضو مجلس الأمة، في اجتماع لجنة ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP/UPM)، وذلك يومي 11 و 12 أكتوبر 2012 بروما (إيطاليا). وتضمن جدول أعمال الاجتماع عدة محاور منها: تبادل وجهات النظر حول النشر والسينما والإعلام: الثقافة كمحرك للتنمية تبادل وجهات النظر حول ترقية معرفة اللغات الأجنبية كأداة لتكامل الثقافات.

أشغال الدورة الأولى العادية للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي

شارك عضوا مجلس الأمة والبرلمان الإفريقي:

– السيد أحمد حنوفة،
– السيد محمد الطيب العسكري.

في أشغال الدورة الأولى العادية للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي المقررة في الفترة ما بين 4 و 19 أكتوبر 2012 بجنوب إفريقيا.

وشهدت الدورة أداء اليمين للأعضاء الجدد ودراسة ومناقشة القضايا النظامية والإجرائية الخاصة بالبرلمان الإفريقي.

الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في الاجتماعات الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP-OSCE)، وذلك في الفترة من 5 إلى 7 أكتوبر 2012 بتيرانا (ألبانيا).

وتكون الوفد البرلماني من:

– السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب مجلس الأمة، رئيسا للوفد،
– السيد علي العفعاك، عضو مجلس الأمة،
– السيد خليل أوكيدان، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– السيد عبد الكريم شنيبي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني. وتضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة مواضيع منها:
ترقية الحكم الراشد والتكامل كقاعدة للاستقرار والأمن. ترقية وحماية المجتمعات متعددة الأعراق والثقافات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. للعلم، تحوز الجزائر على صفة عضو شريك في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

أشغال المنتدى العالمي الأول للديمقراطية

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في أشغال المنتدى العالمي الأول للديمقراطية، بعنوان «الديمقراطية تحت الاختبار: بين النماذج القديمة والحقائق الجديدة»، والذي تنظمه الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في الفترة من 5 إلى 11 أكتوبر بستراسبورغ (فرنسا).

وتكون الوفد البرلماني المشترك من:

السيد رشيد بوغريال، عضو مجلس الأمة، رئيسا للوفد، السيد نور الدين بلمداح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني. وتضمن جدول أعمال المنتدى دراسة عدة مواضيع منها: أي ديمقراطية بعد الربيع العربي. الديمقراطية والشبكات الاجتماعية الجديدة. الديمقراطية والعمولة.

في يوم برلاني حول المنظومة الوطنية للصحة وتطورها منذ الاستقلال الصحة . أولوية وهي المؤشر الدال على مستوى التنمية .



نظم مجلس الأمة يوم الأربعاء 27 جوان 2012، يوما دراسيا حول «المنظومة الوطنية للصحة وتطورها منذ الاستقلال»، حضره أعضاء من الحكومة وأعضاء من البرلمان بفرقيته، وأساتذة وأطباء وخبراء ومختصين في قطاع الصحة، الذين أجمعوا على أن المنظومة الصحية في الجزائر قطعت أشواط كبيرة، وإن كانت يشوبها بعض النقص الواجب تداركها.

ولذلك فإن أول نظام صحي وضع ما بعد الاستقلال، وبالتحديد في العشرية الممتدة من 1972 إلى 1982، والتمثل في العمل على ضمان تلقي العلاج لمختلف السكان في الجزائر، ومكافحة الأمراض المعدية كالتيفوئيد والكوليرا التي كانت تصعد الأرواح، وقد حقق هذا التخطيط نتائج هامة جدا.

واضافت ذات المتحدث، في سياق نفسه، أن الدولة حرصت على إعطاء أهمية خاصة للبعد الاجتماعي في جهدها التنموي والتي تجلت بشكل بارز في مجانية العلاج وفي ديمقراطية التعليم، مؤكدة بذلك على مسؤوليتها في توفير الرعاية الصحية والتعليم لموظفيها، وهكذا ومن خلال النصوص القانونية الهامة المتعلقة بمجانية العلاج في 1974 وبالصحة العمومية في 1976 وبحمائية وترقية الصحة في 1985 بينت الدولة المكانة التي أولتها للصحة في سلسلة اهتماماتها.

وحول المكتسبات التي سجلها قطاع الصحة منذ الاستقلال، أوضحت رئيسة لجنة الصحة أن مجانية العلاج وديمقراطية التعليم اللذان يمكن اعتبارهما كأهم المكتسبات الاجتماعية للاستقلال، قد أفرزت نتائج جد إيجابية

باعتبارها أحد القطاعات التي حضيت باهتمام السلطات العليا في البلاد، ومناسبة لتبادل الآراء من أجل العمل سويا على بناء المستقبل خاصة وأن الصحة بحكم طبيعتها الانسانية والاجتماعية تمثل أهم عناصر التماسك الاجتماعي، ومن ثم فإن التكفل بها يجب أن يتم بالكيفية والمستوى الذي يعكس فعلا التضامن الوطني.

وذكرت السيدة شاشوة أن الرجوع في التقييم إلى الوراء يبدو أمرا ضروريا، لتوضيح حقيقة ما بلغة القطاع من تطور، فغداة الاستقلال كان عدد الأطباء الجزائريين في سنة 1962 لا يزيد عن خمسين طبيب، وقد كان

تحد كبير بالنسبة للجزائر لوضع نظام صحي يضمن تقديم الخدمات الصحية التي السكان بحاجة إليها بعد خروجهم من حرب ضارية مع المستعمر، والتي خلفت آثارا جسيمة ونفسية وخيمة، بالإضافة إلى انتشار الأمراض المعدية جراء الفقر المدقع الذي كان يعيشه الشعب الجزائري.

الأشغال التي افتتحها السيد آدم قبي، نائب رئيس المجلس، وأشرفت على إدارتها السيدة لويزة شاشوة، رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني



بمجلس الأمة، تناولت عدة جوانب وقضايا صحية، منها التطور الذي شهده قطاع الصحة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، والسياسة الوطنية المنتهجة في مجال الوقاية من مختلف الأمراض، التنظيم، النوعية، الأمن ونجاعة المنتجات الصيدلانية، وترقية تسيير موارد المؤسسات الصحية والمنظومة الصحية في الجزائر بين دينا ميكية وحكامه.

في افتتاح اليوم الدراسي، أكدت السيدة شاشوة على أن المحاضرات المبرمجة والنقاشات والتحليل التي ستتبعها هي بمثابة وقفة تقييمية موضوعية للحصيلة المنجزة في قطاع الصحة في الجزائر منذ الاستقلال، معترفة، في ذات السياق، أن التقييم لن يكون بأي حال من الأحوال إنتقاد للوضع أو تمجيذا لآخر، بقدر ما هو محاولة للوقوف على واقع الصحة ببلادنا،



ويستلم نسخة من تقرير بعثة ملاحظي الاتحاد الأوروبي

سلم رئيس بعثة ملاحظي الاتحاد الأوروبي للانتخابات التشريعية خوسي إيناسيو سلافانكا، يوم الأحد 05 أوت 2012، ملخصا عن التقرير النهائي الخاص بتشريعات 10 ماي 2012، للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.



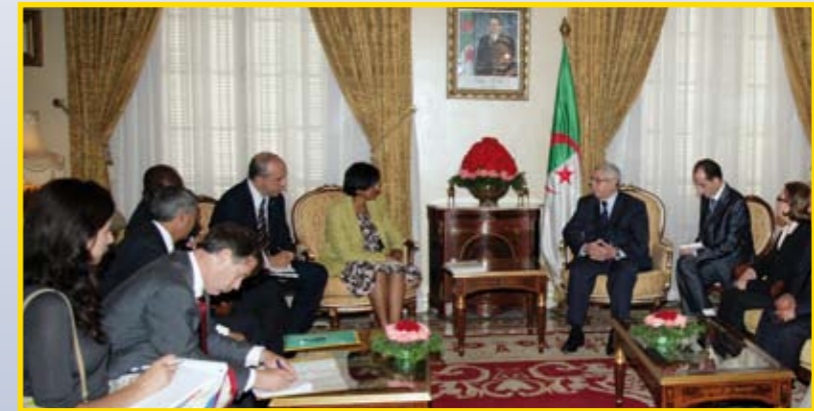
وقد أعرب السيد بن صالح بالمناسبة عن تقديره للاتحاد الأوروبي لإيفاده بعثة الملاحظين منوها بالاحترافية التي طبعت أداء البعثة.

وكان اللقاء فرصة للتطرق لتطور التجربة الديمقراطية، ومسار الإصلاحات في الجزائر، وكذا للعلاقات بين البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي، وأهمية التواصل والحوار البرلماني لترقية التعاون بين الجزائر والشريك الأوروبي.

المحافظ السامي الأممي لحقوق الإنسان

الجزائر. رئيس المجلس أشار في هذا الصدد أن البرلمان ساهم في المناقشة والمصادقة على هذه القوانين التي تتعلق بقواعد حقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية وحرية الرأي والتعبير والعمل على تكريس ثقافة حقوق الإنسان على جميع المستويات والهيئات بالتنسيق مع الشركاء في المجتمع من المكونات السياسية، الثقافية، المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

من جهتها، ثمنت السيدة نافانيثام بيلاي مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر والتي تصب في مجال تدعيم حقوق الإنسان والحرية العامة وعبرت عن ارتياحها للعلاقات بين الجزائر والمحافظة السامية لحقوق الإنسان معبرة عن أملها في أن تكون هذه الزيارة، وهي الأولى من نوعها، خطوة نوعية لترقية التعاون والتشاور بين المحافظة الأممية لحقوق الإنسان والجزائر.



ومؤسساتها. وإلى السعي الدائم من أجل تكريس الحكم الرشيد وترسيخ الديمقراطية والمواطنة مبرزا مستوى الانجازات التي حققتها الجزائر في مجالات التربية، الصحة، السكن و الشغل، باعتبارها حقوقا أساسية للمواطن. كما تم استعراض القوانين الهامة التي صادق عليها البرلمان الجزائري مؤخرا في سياق الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي باشرتها

رئيس المجلس استقبل يوم الثلاثاء 18 سبتمبر 2012، بمقر المجلس، السيدة Navanethem PILLAY، المحافظ السامي الأممي لحقوق الإنسان التي تقوم حاليا بزيارة للجزائر على رأس وفد من المحافظة.

خلال هذا اللقاء، تطرق رئيس مجلس الأمة لأهم الخطوات التي قطعتها الجزائر لإقامة أسس الدولة الحديثة

استقبالات رؤساء اللجان

استقبل السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة، يوم الاثنين 1 أكتوبر 2012، وفدا من منتخبي الجمعية الوطنية الفرنسية عن منطقة «Meurthe et Moselle»، بقيادة السيد HERVE FERON، والذي قام مؤخرا بزيارة للمناطق المحررة للصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين.

خلال هذا اللقاء، تم التأكيد على ضرورة بذل كل الجهود والمساعدة لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه طبقا للوائح ومقررات الأمم المتحدة.



وفدا من منتخبي الجمعية الوطنية الفرنسية

عرض أكد من خلاله رئيس مصلحة الأشعة بالمستشفى الجامعي لباي الواد إلى الحاجة إلى سن قوانين تخص القطاع الصحي، بدأ بتحيين ما هو متوفر واقتراح قوانين أخرى بشكل ينظم ويقوم ويمكن قطاع الصحة من أن يحدد بشكل واضح المسؤوليات، والواجبات، وسبل التسيير والإدارة والبحث العلمي..

وخلال النقاش العام الذي تبع مداخلات الأساتذة الأطباء، أثار الحاضرون جملة من القضايا والمواضيع المتعلقة بتسيير القطاع وتطويره، وتوفير الخدمات الصحية للمواطن، وكذا مواكبة التقدم الحاصل في مجال البحث الطبي، وغيرها. وقد تكفل المحاضرون بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون. ليعقب، في الأخير، ثلاث وزراء على ما تم عرضه ومناقشته وهم السيد عبد الحميد أبركان والسيد عمار تو، وزري الصحة سابقا والسيد جمال ولد عباس، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات الحالي.

فمن جانبه، لفت وزير الصحة سابقا السيد عبد الحميد أبركان في تدخله، إلى أن الوقت حان للتغيير في بلادنا، واقتراح التفكير جديا في العمل بالنظام اللامركزي، لتحقيق هدف الإنصاف الجهوي وتغطية حاجيات المناطق النائية وعلاج الاختلالات القائمة في توزيع الاختصاصيين وندرة الأدوية.

وتساءل السيد أبركان عن أسباب تخلف الإصلاح الاستشفائي وتطبيق مخطط تطوير القطاع الذي وضع في سنة 2003 بالتشاور مع كل الفاعلين.



تحصي واحد طبيب لكل 25643 نسمة وواحد شبه طبي لكل 2797 نسمة وميزانية تقدر ب 194135 دج أي ما يمثل 6.6 بالمائة من ميزانية الدولة.

وتطورت الأوضاع بعدها وتحسنت حيث وصل عدد الأطباء عام 1987 إلى 10524 لكل 2375 نسمة و 38349 شبه طبي لكل 651 نسمة. وبلغت الميزانية آنذاك 396100000 دج، وتسير القطاع الصحي من قبل 26700 إداري.

واستمرت الأمور في تحسن، حسب ذات المحاضر، حيث وصل عدد الأطباء في 2012، إلى 60106 طبيب أي بمعدل واحد طبيب لكل 585 ساكن، و 99438 شبه طبي بمعدل واحد شبه طبي ل 355 ساكن، ويسر القطاع من قبل 61189 إداري تحت إشراف 3000 مسير بميزانية 459 مليار دينار جزائري.

والأمر الأساسي في هذه التحولات هو تفتن الجميع إلى ضرورة التحول إلى تسيير المستشفيات وليس فقط إدارتها.

وفي ختام العرض، تقدم الأستاذ بوجمعة منصور، رئيس مصلحة الأشعة بالمستشفى الجامعي لباي الواد بتقديم محاضرة حول المنظومة الصحية في الجزائر بين الديناميكية والحكمة، والتي تعرض في مستهلها إلى كل من مفهوم السياسة الصحية والحكم الراشد في تسييرها.



وفي هذا الصدد أشار السيد هلال إلى امكانية الاستفادة من خبراء المنظمة العالمية للصحة الذين أحيلوا هذا العام على التقاعد، باعتبارها فرصة سانحة للجزائر لتتطلق في رسم سياسة صيدلانية بشكل مؤطر.



كما أكد ذات الخبير على ضرورة توثيق السياسة الاستراتيجية للصيدلة ونشرها وجعلها في متناول الجميع والابتعاد عن الاستراتيجية التي تبقى مرسومة في ذهن شخص واحد أو أشخاص، وذلك قصد أن تكون الخطوات واضحة وتكون عملية الانتقاد والتقييم ممكنة.

وحول دور مجلس الأمة، في هذا الإطار، ذكر البروفيسور عبد القادر هلال أن على المجلس مطالبة وزير الصحة برسم سياسة صيدلانية وطنية واضحة المعالم يشارك فيها كل الجهات الفعالة من أطباء وشبه طبي وأساتذة وباحثون..

فيما تدخل السيد عبد الحق سايجي، مدير المدرسة الوطنية لإدارة الصحة، لتوضيح الخطوط العريضة المنتهجة للإدارة الصحية التي يسعى من خلالها إلى نوعية الخدمات.



وذكر السيد سايجي في مستهل تحليله بوضعية القطاع الصحي عام 1962، أين كانت الجزائر

موجودة ولو بنسب قليلة كحكي المستنقعات التي كانت حالت الاصابة بها لا تتعدى الألف حالة والتي انخفضت إلى المائة حالة. في الوقت التي تراجعت فيه حالات مرض السل إلى الحد الأدنى المحددة لدى منظمة الصحة العالمية.

بينما تعرض البروفيسور محمد بن سليمان منصور، مدير المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية، إلى ثلاث إشكاليات يطرحها المجال ألا وهي الصيغة القانونية ونوعية، وفعالية المواد الصيدلانية، وسبل المراقبة المنتهجة في ذلك.



وكان اليوم الدراسي هذا، فرصة لنقاش إشكالية سياسة الأدوية في الجزائر، حيث أوضح البروفيسور عبد القادر هلال، رئيس مصلحة التنبيه إلى الأعراض الجانبية للأدوية وحوادث الأجهزة الطبية، حاجة الجزائر لإصلاح صيدلاني وقانوني شامل، لتكون الجزائر مركز جذب للمخابر الصيدلانية العالمية.

وأبرز الخبير لدى منظمة الصحة العالمية إلى حاجة المسؤولين في الجزائر إلى الاعتراف بخطأ السياسات العمومية، وضرورة رسم سياسات حكيمة، تضم تسييرا عقلانيا في مجال الأدوية، من خلال ميثاق شرف.

تسييرا ينتهج، حسب ذات المتدخل إما السياسة الصيدلانية التي رسمتها منظمة الصحة العالمية أو تلك التي خططها البنك العالمي.

غير أن رئيسة لجنة الصحة، اعترفت، من جانب آخر، بوجود تناقضات وثرغات في المنظومة الصحية ببلادنا والتي باتت تهددها في مبدئها الأساسيين، ألا وهما الولوج إلى الخدمات ثم المساواة في الاستفادة منها، فعلى حسب تقدير المحاضرة فإن الأهداف الأساسية للمنظومة الصحية يجب أن تضمن المساواة في الحق في الخدمات الصحية أن تسمح للجميع بالاستفادة من الخدمات غاية وعلاجا وتحقق الاستقرار للمنظومة الصحية وتحسن من أدائها.

مؤكدا، في سياق نفسه، ان المنظومة الصحية لا تقتصر على الجوانب العلاجية والوقائية، رغم أنها يشكلان علة وجودها، بل انها تعني أيضا ترقية الجانب المعرفي من خلال نشر البحوث وتبادل الخبرات والتحكم في التكنولوجيا وتطوير الصناعة الصيدلانية والصناعات الأخرى ذات الصلة بالصحة العمومية، كما أنها ترتبط بقطاعات أخرى كالضمان الاجتماعي والبيئة.. الأمر الذي يستدعي حسب ذات المتدخلة إدخال أساليب تسيير جديدة تواكب طبيعة التحديات وحجم الرهانات.

من جهته أكد مدير الوقاية بوزارة الصحة، السيد اسماعيل مصباح، أن العديد من الأمراض التي ورثها الجزائريون عند الاستقلال تم القضاء عليها نهائيا ومن بينها الكوليرا، والدفتريا، والتيتانوس، والكساح، فيما تبذل مجهودات جبارة للقضاء نهائيا على بعض الأمراض التي لا تزال



وملموسة على مختلف الأصعدة كالتحسن الذي طرأ على مستوى معيشة السكان وزوال أو تراجع بعض الأمراض المتنقلة، إلى جانب التقلص الملحوظ في نسبة الوفيات وتوسيع الخدمات الصحية وتقريبها للمواطن مما وفر رعاية صحية متوازنة، الأمر الذي ساهم، في السنوات الأخيرة، في ارتفاع متوسط العمر إلى 76 سنة.

ومن جهة أخرى، أشادت السيدة شاشوة، في إطار الحديث على مكتسيات المنظومة الصحية ببلادنا، بالمنشآت القاعدية التي أصبحت اليوم توفر تغطية متجانسة لمختلف المناطق، وتسمح بتقديم الخدمات الجوارية، بشكل مرضي، مع تأطير، يتسم بمعايير الدول المتقدمة، سواء تعلق الأمر بالسلك الطبي أو الشبه الطبي، وإن كان غير متنوعا جغرافيا بالشكل المرغوب. كما نوهت بوجود تنفيذ برامج وقائية من الأمراض المتنقلة، وأخرى توعوية للتحكم في النمو الديمغرافي.

كما عرجت المتحدث في تدخلها على التغطية الهيكلية الاستشفائية الموزعة عبر الوطن والمتمثلة في 14 مركزا استشفائيا جامعيًا. 5 مؤسسات استشفائية 68 مؤسسة استشفائية متخصصة و 195 مؤسسة استشفائية عمومية، وقد عزز هذا النسيج الاستشفائي بهيكل جوارية عددها 271 هيكلًا تقع تحت وصايتها 1821 عيادة متعددة الخدمات و 5376 قاعة علاج، إضافة إلى 330 هيكلًا للقطاع الخاص و 111 مركزًا لتصفية الدم (دياليز)، فيما يقدر عدد الأسرة بين القطاع العمومي والخاص ب 68154 سرير أي بمعدل سرير لكل 500 نسمة، وهي تغطية إجمالية مرضية لكنها متفاوتة بين الولايات.



الملف

البرلمان الجزائري واليوم العالمي للديمقراطية



كيف.. ولماذا؟

القرار رقم 7/62 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 نوفمبر تشرين الثاني 2007 تضمن اعتبار 15 سبتمبر من كل عام يوما للاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية. وقد حث القرار الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) للاحتفاء بهذه المناسبة ابتداء من العام 2008 من خلال حزمة من الأنشطة والعناوين تتضمن تسليط الضوء على واقع الديمقراطية في العالم، ومعاينة مدى التقدم المحرز على هذا الصعيد، ومعالجة المعوقات المختلفة التي لا تزال تعترضها، وتمنح تميمها وتشريعها لتصبح حقا ملزما ومعترفا به من قبل جميع الحكومات والمجتمعات في العالم.

احتفال الاتحاد البرلماني الدولي هذا العام جاء تحت شعار «الحوار والمشاركة في قلب الديمقراطية». واختارت الأمم المتحدة للاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية هذا العام، موضوع «تعلم الديمقراطية، كمدخل ضروري لنجاح الديمقراطية نجاحا طويلا آمدا». فجميع المواطنين في كل الأمم يحتاجون إلى أن يفهموا حقوقهم وواجباتهم فهما كاملا، خصوصا في البلدان التي شهدت مؤخرا انتقالا إلى مجتمعات أكثر ديمقراطية.

ويقول الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالة له بهذه المناسبة: «دعونا نعمل من أجل إتاحة أنشطة النوعية بالديمقراطية للجميع، ولا سيما للمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية وتحتاج إليها أكثر من غيرها».

وترى الأمم المتحدة أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها.

وتشير الأمم المتحدة إلى أنه رغم وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، لذا فإن أنشطة الأمم المتحدة الداعمة لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، يضطلع بها وفقا لميثاق وبناء على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية فقط.

البرلمان
والمواطنة

في الوقت الذي كانت فيه مجلة مجلس الأمة تحت الطبع نظم مجلس الأمة يوم الخميس 4 أكتوبر 2012 يوما دراسيا حول البرلمان والمواطنة.. كان خلاله موضوع «دور التشريع البرلماني في ترقية قيم المواطنة» محورا لنقاش ثري..

وستكون للمجلة متابعة إضافية لهذا اليوم الدراسي في العدد القادم



مسار الأمور على مدى سنوات عديدة.

وأكد، ذات المتدخل، أن الانجازات التي حققتها الدولة في مجال تحسين التكفل بعدد أوسع من المرضى سيما بالنسبة للذين يقطنون بالمناطق الجنوبية ويعانون من نقص في الإمكانيات جاء نتاج عمل متضامر ومجهودات جبارة قام بها الأساتذة والأطباء ومسؤولون من مختلف الولايات.

ولم ينفي الوزير وجود بعض النقائص على مستوى القطاع موضحا أن عقد مثل هذه اللقاءات التي تجمع الاخصائيين والأساتذة وكل خبير في مجال الصحة تعد فرصة من أجل فتح نقاش عريض والتطرق إلى مختلف المشاكل التي تهدد القطاع بغرض إيجاد حلول لها، تعود بالفائدة على الصحة العمومية مؤكدا أن وزارته تشجع مبدأ الحوار بينها وبين مختلف الجمعيات التي تسعى إلى حماية حق المريض في العلاج.

أما عن ندرة الأدوية التي يشتكي منها العديد من المرضى أوضح المسؤول الأول على القطاع أن المشكل يكمن في التوزيع غير العادل لهذه المواد الصيدلانية والخاصة بذوي الأمراض المزمنة على مستوى المستشفيات، وقد أرجع نقص الأدوية على الفساد الذي يطول القطاع والتي تعمل الوزارة حسبها جاهدة بالتنسيق مع قطاعات أخرى مسؤولة على القضاء عليه نهائيا.

إلى يومنا هذا، حيث تضاعفت المكتسبات من الناحية البشرية والهيكلية والمادية، موضحا أن نسبة الوفيات من الأطفال كانت تقدر بـ180 حالة من بين الألف ولادة فيما لا تتعدى حاليا 23 في الألف، كما ارتفع معدل الحياة من 47 سنة بعد الاستقلال إلى 67 سنة حاليا وارتفعت نسبة التغطية التلقيحية من 10 إلى 99 بالمائة، حسب الوزير، الذي أشار إلى أن عدد الأطباء قفز من 400 طبيب تقريبا بعد الاستقلال مع أقل من 50 بالمائة جزائريون، إلى 80 ألف طبيب.

كما أضاف وزير الصحة في تدخله أن ميزانية قطاع الصحة الذي يأتي في المرتبة الثانية، تضاعفت بـ7مرات مما سمح برفع مستوى العلاج والتغطية الصحية عبر كامل التراب الوطني بما فيها الجنوب، حيث انجزت مستشفيات ومؤسسات صحية جوارية، وأشار السيد ولد عباس، من جهة أخرى، إلى ثلاثة مراكز استشفائية سيتم فتحها قريبا بكل من ورقلة والأغواط وبشار تنفيذا للتعليمية رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وأعرب السيد ولد عباس عن ارتياحه الشديد لما حققته وزارته خلال السنوات الأخيرة من نجاحات فيما يخص التكفل بالمرضى من خلال تغطية احتياجات الأدوية وتوفير اللقاحات وبناء الهياكل الصحية الضرورية مؤكدا أن الأرقام تبقى المؤشر الوحيد عن مدى نجاعة سياسة الدولة في مجال الصحة وتحكمها في

بينما تأسف السيد عمار تو، وزير الصحة سابقا للنظرة السلبية التي عكسها بعض المتدخلون لوضع الصحة في الجزائر، معتبرا ذلك نوعا من الجحود للجهود التي بذلت والإنجازات التي حققت،

واعتبر ذات المتدخل أن النظرة السلبية للوضع وكأنها تمجيد للقائين أن الجزائر لا تستحق استقلالها، وغير قادرة على تسيير أمورها بالشكل المرضي غير أن الحقائق والأرقام التي ذكرها المحاضرون تعكس غير ذلك فمنذ 1962 إلى غاية 2012 الكثير من الإنجازات حققت والكثير من المنشآت أنجزت والعديد من الكوادر الكفاء كونت ودربت وفقا للمعايير الدولية.

وإن اعترف الوزير السابق السيد عمار تو في تدخلها بالنقائص التي تشوب القطاع والتي اعتبرها وليدة متطلبات العصر.

في ذات السياق، أعرب وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، السيد جمال ولد عباس عن رضاه عن ما حققته المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال



البرلمان الجزائري ومناسبات إحياء اليوم العالمي للديمقراطية



ع 2011 م

برمجت يوم 14 سبتمبر ندوة حول موضوع «ما ينتظره المواطن من البرلمان» بمقر مجلس الأمة، قدم خلالها السيدان مسعود شيهوب، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني وعبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، محاضرتين خصصت الأولى لمعالجة إشكاليات عديدة من بينها السؤال: ما ينتظره المواطن من المنتخبين الذين اختارهم لتمثيله في البرلمان؟

وتناولت المحاضرة الثانية، على الخصوص، العلاقة الواجب تكريسها بين المواطن والبرلمان، اعتمادا على التجربة الميدانية التي عززها المحاضر بمحاولات للتقصي من خلال اجتهادات اعتمدت مناهج سبر الآراء.

وقد حضر هذا اللقاء أعضاء من الغرفتين وأعضاء عن الطاقم الحكومي وإطارات سامية إلى جانب جامعيين وممثلين عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

وثائق

كما حرص المجلس على نقل تفاصيل المحاضرات التي نظمت على مستوى مقره على شكل منشورات متوفرة على مستوى مكتبة المجلس.

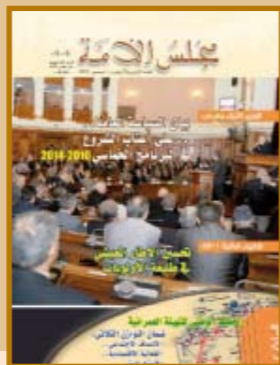


للإشارة تمت تغطية هذه النشاطات في مجلة مجلس الأمة في أعدادها 40 و44 و48 ويمكن تصفح محتوياتها عبر موقع المجلس:

<http://www.majliselouma.dz>

أو الصفحة الخاصة بمجلة المجلس:

<http://www.majliselouma.dz/textes/revue/Web/Revue.htm>



عكف البرلمان الجزائري منذ 2008 على المشاركة السنوية في الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية، وذلك من خلال العديد من التظاهرات وذلك على النحو التالي:

ع 2008 م

نظم البرلمان الجزائري محاضرة حول موضوع «دور البرلمان والبرلمانيين في ترقية الديمقراطية في بلادنا» هذه المحاضرة كانت مفتوحة لوسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

ع 2009 م

نظم البرلمان الجزائري يوم دراسي حول موضوع: «الديمقراطية وحقوق الإنسان» وذلك يوم 14 سبتمبر بمقر مجلس الأمة، شارك فيه أعضاء من الغرفتين وممثلين من الهيئات والمؤسسات الوطنية.

ع 2010 م

فشكل موضوع: «المسؤولية السياسية كتنقية للروابط بين البرلمان والمواطنين» موضوع اليوم البرلماني، إحياء لليوم العالمي للديمقراطية، الذي نظمه البرلمان الجزائري بغرفتيه وبالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك يوم 15 سبتمبر 2010، في ندوة حضرها إلى جانب نواب الغرفتين البرلمائيتين، أساتذة جامعيين وممثلين عن المجتمع المدني.

عصب الديمقراطية حقوق الإنسان.. والحركات الأساسية

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثانية والستين المنعقدة يوم 13 ديسمبر 2007، للاحتفال في 15 سبتمبر من كل عام، باليوم الدولي للديمقراطية

على كل المستويات وتدعيم التعاون الدولي في هذا الشأن؛

تقرر الاحتفال في 15 سبتمبر من كل عام، اعتبارا من دورتها الثانية والستين، باليوم الدولي للديمقراطية الذي ينبغي لفت انتباه جميع الناس إليه للاحتفال به؛

تدعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد إلى الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية بالأسلوب المناسب الذي يساهم في إذكاء الوعي العام؛

تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة كفاءة منح البرلمانين ومنظمات المجتمع المدني الفرصة المناسبة للمشاركة والمساهمة في الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية؛

تطلب إلى الأمين العام أن يوصي بالوسائل والسبل التي تستطيع بواسطتها منظومة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة، أن تساعد الدول الأعضاء، عند الطلب، في تنظيم أنشطة للاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية؛

تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة، في حدود الموارد المتاحة للاحتفال للأمم المتحدة باليوم العالمي للديمقراطية؛

تشجع الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكثفة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات؛

تشجع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على تقاسم خبراتها في مجال تعزيز الديمقراطية مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء، وعلى المشاركة بفعالية في الاجتماعات والأنشطة القادمة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون «دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل توطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة»

والمساعدة الانتخابية في دعم حركة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة،

وإذ تتعرف بالعمل الذي قام به رئيس المؤتمر الدولي السادس ومجلسه الاستشاري، وبخاصة الجهود التي بذلها الرئيس لتحقيق التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمر وفقا لإعلان الدوحة المعتمد في المؤتمر الدولي السادس،

وإذ تلاحظ أن عام 2008 يوافق الذكرى السنوية العشرين للمؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في مانيلا، في الفترة من 3 إلى 6 جوان 1988،

واقناعا منها بضرورة مواصلة تشجيع وتعزيز إرساء الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبأهمية المتابعة العملية المنحى للمؤتمر السادس،

تحيط علما بتقرير الأمين العام وبالاقترحات الواردة فيه،

تحيط علما أيضا بنتائج الاجتماعين الأول والثاني للمجلس الاستشاري للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطية الجديدة أو المستعادة، ولا سيما صياغة برنامج عمل للمؤتمر للفترة 2007-2009، وترحب بالاقتراح الداعي إلى تخصيص يوم دولي للديمقراطية؛

تشجع الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية المكثفة لتعزيز وتوطيد الديمقراطية، بطرق منها زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي مع مراعاة النهج الابتكارية وأفضل الممارسات؛

تشجع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على تقاسم خبراتها في مجال تعزيز الديمقراطية مع بعضها البعض ومع منظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء، وعلى المشاركة بفعالية في الاجتماعات والأنشطة القادمة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة؛

تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون «دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل توطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة»

نص القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم منظومة الأمم المتحدة التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة:

«إن الجمعية العامة..

تؤكد أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة وتعزز بعضها بعضا،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه رغم وجود سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية، فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، وأن الديمقراطية لا تخص بلدا أو منطقة بعينها، وإذ تؤكد من جديد كذلك ضرورة إبلاء الاحترام الواجب للسيادة والحق في تقرير المصير والسلامة الإقليمية،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة دعما لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها يضطلع بها وفقا للميثاق وبناء على طلب محدد من الدول الأعضاء المعنية فقط،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الدور الأساسي الذي تؤديه البرلمانات والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتفاعلها مع الحكومات على جميع المستويات من أجل تعزيز الديمقراطية والحكومة والمساواة والمشاركة والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، وإذ ترحب في هذا الصدد بالمشاركة الثلاثية الموسعة في المؤتمر السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي استضافته حكومة قطر في الدوحة في الفترة من 29 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2006 والذي ركز على بناء القدرات والديمقراطية والتقدم الاجتماعي،

وإذ تلاحظ دور المعهد الدولي للديمقراطية

الجلسة العامة 46
8 نوفمبر 2007

الجزائر.. والتقرير البرلماني العالمي

كانت للجزائر من خلال الأمين العام لمجلس الأمة، السيد حفناوي عمراني، ورئيس جمعية الأمناء العاميين للاتحاد البرلماني الدولي، فرصة المشاركة في معطيات التقرير البرلماني العالمي الأول من نوعه والذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وشارك الأمين العام لمجلس الأمة في استعراض القرار الرسمي بشأن مشروع التقرير، كما عين السيد حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة، في المجلس الاستشاري للتقرير إلى جانب كل من:



– السيد يوسف دالريس كودينا، رئيس المجلس العام لأندورا،
– السيد بيير مورنيون، الأمين العام الشرفي للاتحاد العام البرلماني

الدولي،

- السيد فرانسوا دولوك، رئيس وحدة التعاون البرلماني، للمجلس الوطني الفرنسي،
- السيدة فرين جينوالا، رئيسة سابقة للمجلس الوطني في جمهورية جنوب أفريقيا،
- السيد سكوت هولبي، مدير برامج الحكومة، المعهد الوطني للشؤون الدولية،
- السيدة ماري لوغاريتش، عضو سابق في البرلمان الكرواتي،
- السيد روبرت ميتينز، الأمين العام الشرفي في مجلس النواب البلجيكي
- السيد مارتوران ناغو، رئيس المجلس الوطني في بنين
- السيد ريك ستابنهورست، عضو سابق في معهد البنك الدولي
- السيد أندريس زديفار، عضو مجلس الشيوخ، ورئيس مجلس الشيوخ سابقا في شيلي

وشارك في معطيات وحقائق التقرير:

- 73 برلمانا التي قدمت إسهامات كتابية
- 129 برلمانا التي زودت المرفق بالبيانات الواردة في نهاية التقرير
- 69 عضوا في البرلمان الذين شاركوا في مقابلات مفصلة مع المؤلفين
- 663 برلمانا شارك في الدراسة الاستقصائية للتقرير

قراءة في التقرير

ومن خلال التكنولوجيات الجديدة وأشكال الديمقراطية القائمة على المشاركة، أصبحت هناك لدى المواطنين سبل عديدة للتمثيل. وبعدها كانت البرلمانات فيما مضى السبيل الأهم الوحيد للتعبير عن شواغل الجمهور أصبحت الآن في تنافس مع مجموعة من البدائل. ويتمثل التحدي الذي يواجه تطور البرلمانات في جميع أنحاء العالم في فهم التغييرات وتحديد ما تعنيه بالنسبة للتمثيل البرلماني ورسم سبل التكيف مع ما يبدو أنه وتيرة تغيير متسارعة باستمرار.

ويتجلى كل ضغط من هذه الضغوط بطرق مختلفة وسرعة متباينة في بلدان ومناطق معينة، ولكن هناك مواضيع مشتركة يرغب فيها الجمهور وهي:

• الإعلام والتأثير في العمل البرلماني

• المساءلة والاستجابة لانشغالات المواطنين

• الخدمة وتحقيق النتائج لتلبية احتياجات المواطنين

ركز التقرير البرلماني العالمي الأول من نوعه على تطور العلاقة بين المواطنين والبرلمانات. والقصد من ذلك تحليل تغير توقعات المواطنين، واستجابة البرلمانات والسياسيين والموظفين البرلمانيين.

ويبدو ضغط الجماهير على هذه المؤسسات في مطلع القرن الواحد والعشرين أصبح أكبر من أي وقت مضى، ذلك أن تنامي حجم الحكومة زاد من مسؤوليات البرلمانات فيما يخص التمحيص والمساءلة، وزاد تطور تكنولوجيا الاتصالات على التغطية الإعلامية المكثفة لمجال السياسة من شهرة البرلمانات والسياسيين. ويبدو أن ارتفاع عدد البرلمانات في جميع أنحاء العالم رافقه زيادة في توقعات الجمهور بشأن ما يمكن لهذه البرلمانات فعله وما ينبغي لها تحقيقه. وبالإضافة على تلك تثار في أنحاء عديدة من العالم أسئلة أساسية عن فعالية البرلمانات في مساءلة الحكومات. ذلك أن الدور التمثيلي للأحزاب السياسية، وهو دور مركزي للعمل البرلماني، يعد في بلدان كثيرة ضعيفا وغير متجذر في المجتمع.

لماذا التقرير البرلماني العالمي؟

يستعرض السيد أندرس ب جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، تقديم التقرير البرلماني العالمي، الأول من نوعه، بوصفه الخطوة المنطقية



المالية في سعي الاتحاد البرلماني الدولي في تحقيق قدر أكبر من التركيز والوعي والمناقشة بشأن المؤسسة البرلمانية.

ويؤكد، ذات المتدخل في مقدمة الكتاب، أن التقرير يركز على التحديات الرئيسية التي تواجهها البرلمانات في عالم اليوم. ويذكر أن التقرير ثمره جهد مشترك للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يستمد الإلهام من مساهمات العديد من البرلمانات والبرلمانيين والباحثين والخبراء، ويسلط التقرير الضوء على العلاقة المحورية القائمة بين الناس والبرلمان وهو يحلل التغييرات التي تحدث في توقعات المواطنين من البرلمان، ويظهر كيفية استجابة البرلمانات لتلك التغييرات، ويحدد القضايا التي يتعين عليها، ويمنح البرلمانيين أفكارا وواضحي السياسات والمواطنين أفكارا جديدة بشأن الكيفية التي يمكن للبرلمان العمل بها بفعالية أكثر.

ويختتم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بالتأكيد أن موضوع التقرير هو المساعدة في وضع البرلمان برسوخ في القرن الواحد والعشرين، مذكرا، في ذات السياق، أن البرلمان مؤسسة عريقة وتعود جذور العديد من البرلمانات إلى قرون عديدة خلت، وتحتاج جميع البرلمانات إلى مساهمة العصر.

وتشاوره الرأي مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة هيلين كلارك، أن التقرير لن يحضر نقاشا بشأن العمل البرلماني، فحسب، وإنما سيلهم العديد من البرلمانات والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم لإحداث إصلاحات برلمانية ستدعم في نهاية المطاف السياسات الإنمائية وتحسن من سمة الحياة اليومية للجميع.



البرلمان مؤسسة مركزية للديمقراطية

يعد البرلمان جهاز فريد من نوعه، يتكون من رجال ونساء انتخبوا لتمثيل الشعب وهم يعتمدون القوانين ويخضعون للحكومة للمساءلة. لذلك يمثل البرلمان المؤسسة المركزية للديمقراطية ويشكل تعبيرا عن سيادة كل أمة.

وتعتبر البرلمانات القلب النابض للديمقراطية التمثيلية في جميع أنحاء العالم، وإيا كانت قواعدها الداخلية، فهي تضطلع بنفس الدور المتمثل في تلبية احتياجات السكان وتمكين جميع المواطنين من التأثير في السياسات العامة من خلال ممثلهم.

ولا تكفي الانتخابات الحرة والنزيهة لجعل البرلمان تمثيلا وجامعا حقا، فالشفافية والوصول إلى البرلمان وكذلك الحوار المستمر بين البرلمانيين والمجتمع المدني والمواطنين، تمثل عناصر أساسية في تعزيز الحكومة الديمقراطية والفعالية البرلمانية.

والبرلمان مؤسسة سياسية، حيث إنه مكان مناقشة السياسة والتي غالبا ما تكون تصادمية، ولكنه أيضا مكان حيث تصنع السياسات في نهاية المطاف، وتحل نزاعات المجتمع فيه من خلال الحوار والتسويات.

والبرلمان مؤسسة معقدة يعمل على مستويات مختلفة ويؤثر في عمله العديد من الفاعلين، فأعضاء البرلمان والرئيس والقيادة والأحزاب السياسية والمجموعات والأمناء العامون والكتاب والإدارة، جميعهم يضطلعون بدور في تشكيل عمله.

ليس ثمة برلمان مثيل لآخر؛ فالبرلمانات تختلف في الشكل والدور وطريقة العمل، ويحدد شكلها تاريخ وثقافة كل بلد. ومع ذلك تتقاسم الطموح المتمثل في إسماع صوت الناس في طريقة إدارة الشؤون العامة.



اليوم العالمي للديمقراطية والتقرير البرلماني العالمي

منذ إقرار اليوم العالمي للديمقراطية من طرف الأمم المتحدة عام 2007، استعمل أزيد من 70 برلمانا هذه الفرصة لإقامة روابط مع المواطنين.

غير أن اليوم العالمي للديمقراطية يميز اللثام عن إشكالية أعمق تشكل التحديات الرئيسية التي تواجهها البرلمانات في عالم اليوم. ألا وهي إشكالية العلاقة المحورية القائمة بين الناس والبرلمان، وكيفية بناء الصورة الإيجابية للبرلمانات في أذهان الجماهير، وربط الجمهور بالمؤسسة البرلمانية.

هذه الإشكالية التي أضحت اليوم الشغل الشاغل لكثير من المؤسسات البرلمانية على الصعيد الوطني والدولي، والبرلمانيين والباحثين والموظفين البرلمانيين.. والتي استدعت تصافر جهود عدة جهات لتحليل الوضع القائم والخروج بالاستنتاجات ربما ستلهم بعض البرلمانات والبرلمانيين لإحداث إصلاحات برلمانية دعما للسياسات الإنمائية وتحسينا من سمة الحياة اليومية للجميع.

وهذا ما سعى إليه التقرير البرلماني العالمي، الأول من نوعه، والذي ارتأينا تقديم موجز عنه بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية.

البرلمان لا يعني وجود ديمقراطية.. ولا ديمقراطية بدون برلمان..

الوعد بنفوذ أكبر.. يجب أن يؤدي إلى نفوذ أكبر !!



ويتجلى التحدي الذي يواجه الأحزاب والسياسيين في إثبات قدرتهم على الاستجابة لمواقف الجمهور، مع الاحتفاظ بقدر كاف من الانسجام لتحقيق التمثيل الجماعي الذي تقوم عليه البرلمانات، لكن إيجاد توازن بين الاستجابة للجمهور وانسجام الأحزاب هو أمر لا يزال غير موجود في العديد من البرلمانات.

يحد عدد من التغيرات المؤسسية من النطاق الذي يمكن للسياسيين العمل فيه، ويمكن تصنيف الإصلاحات في ثلاث فئات واسعة ترمي إلى ما يلي:

تحديد فترة الولاية البرلمانية، إما بمنع إعادة الانتخاب أو إخضاع السياسيين لتصويت الثقة أو العزل من جانب الجمهور

إزالة المواطن المحتملة لتضارب المصالح من خلال تقييد الأنشطة الخارجة عن نطاق البرلمان، لاسيما الإيرادات الخارجية، وتحديد حالات التنافس مع الوظيفة العمومية

وضع مدونات قواعد سلوك ترمي إلى وضع معايير للسلوك البرلماني وتنظم كذلك سلوك أعضاء البرلمان

والقصد من وراء هذه المبادرات هو جعل أعضاء البرلمان مسؤولين أمام منتخبهم وفي العديد من الحالات، تكون هذه المبادرات ردودا شعبية على مشاكل تدني الثقة السياسية. ولربما كان من الحتمي أن تجنح هذه الردود إلى المزيد من التنظيم لعمل أعضاء البرلمان أو إلى مزيد من القيود عليه، ورغم أن أعضاء البرلمان مسؤولين أمام الشعب في الانتخابات فإن الناخبين ما فتئوا يرون في صندوق الاقتراع آلية غير كافية للمراقبة.

مراصد برلمانية

تؤدي الرغبة في مزيد من مساءلة الجمهور للسياسيين إلى نمو نوع جديد من المراصد البرلمانية. وتوجد هذه المراصد لرصد أداء أعضاء البرلمان داخله وخارجه وتقييمه في كثير من الأحيان. إذ يوجد أزيد من 191 من هذه المراصد في أنحاء العالم، حيث ترصد أنشطة ما يفوق 80 برلمانا وطنيا. ويدل ظهور المراصد البرلمانية ونموها على أن الجمهور

يعد التأثير الحقيقي للجمهور في المداولات البرلمانية تأثيرا محدودا. والوعد بمزيد من النفوذ يجب أن يؤدي إلى مزيد من النفوذ.

تتخذ المؤسسات البرلمانية طائفة واسعة من المبادرات لتحسين المعلومات. والتفاهم والتعامل مع الجمهور. وتكتل هذه التدابير المتخذة إلى كونها من فئتين واسعتين تسعيان إلى التالي:

- تقديم المزيد من المعلومات وتحسين فهم الجمهور للبرلمان
- التشاور مع الجمهور وإشراكه في عمل البرلمان

ويزداد استخدام البرلمانات للتقنيات الابتكارية لإتاحة المزيد من سبل الوصول إلى المعلومات. من قبيل الأيام المفتوحة ومراكز الزوار إلى البث البرلماني وإعداد المواقع الشبكية. ولهذه التقنيات جمهور، حيث يبدو أن الطلب والعرض في زيادة سريعة. ورغم ذلك، قليل حتى الآن هو الشعور بمدى تحسين هذه الاستراتيجيات لصور البرلمان لدى الجمهور، وزيادة أو تحسين فهمه للنتائج التشريعية.

وحتى لما تسعى البرلمانات إلى تقييم فعاليتها، تكون المشاكل التي تحاول معالجتها (فهم الجمهور، والثقة في البرلمان وتصوراته) ذات أسباب متعددة. لذا من الأرجح ألا يكون لاستراتيجية برلمانية سوى أثر جزئي كما أن فصل أثر إستراتيجية تواصل ناجحة عن جميع الأسباب الأخرى الممكنة أمر صعب. ورغم ذلك، يظل غياب أهداف واضحة قابلة للتحديد تقيم على أساسها هذه البرامج مشكلة مستمرة.

أنشأت برلمانات عديدة آليات للتشاور مع الجمهور، مدفوعة في ذلك أساسا من موظفيها الفنيين ومن دائرتها الإدارية (وبدعم متباين من السياسيين) بيد أن الآثار المترتبة على زيادة التشاور آثار سياسية واضحة. بينما قد يكون تنظيم عملية تشاورية أمرا إداريا، يظل أثر ذلك التشاور ومدى تأثيره في السياسة العامة قرارا بيد السياسيين في نهاية المطاف.

ويكمن الخطر بالنسبة للعديد من البرلمانات في وعدها بنفوذ أكبر فتزداد بذلك تطلعات الجمهور. ويؤدي إخلال الوعد، إلى تفويض الثقة في العملية البرلمانية. وخلاصة القول، يجب أن يؤدي الوعد بنفوذ أكبر إلى نفوذ أكبر.

المساءلة العلنية

تعود النقاشات بشأن الدور التمثيلي «الصحيح» لعضو البرلمان إلى قرون خلت، لكن قليلة هي الأجوبة القطعية وقليل هو الاتفاق على ذلك في أوساط السياسيين أو المواطنين، فوظيفة السياسي المنتخب تظل من الوظائف القليلة التي ليس لها وصف وظيفي، وثمة دلائل قليلة توضح من ينبغي للسياسي أن يمثله وكيف وماذا يمثل.

إن الحرية السياسية لتقرير أساليب التمثيل مسألة تعد موطن قوة، تجسد المرونة والاستجابة، كما تعد مكن خطر ينتاب فيه الجمهور شك بشأن الأدوار السياسية. ويقف التقرير على ثلاثة اتجاهات منفصلة تميل كلها إلى الحد تدريجيا من الولاية البرلمانية الواسعة في العادة.

هناك تغير في دور الأحزاب السياسية في مناطق عديدة من العالم. فغير المجموعات البرلمانية، تعد الأحزاب السياسية الهيكل التنظيمي الذي يقوم عليه النشاط البرلماني. وفعالية أي برلمان هي من فعالية الأحزاب إلى حد كبير. وفي الديمقراطيات القديمة والحديثة، يزداد النظر إلى الأحزاب على أنها تعرقل فعالية التمثيل، بدلا من تيسيره.

ومع ارتفاع عدد البرلمانات في جميع أنحاء المعمور زادت توقعات الجماهير لما يمكن لهذه البرلمانات فعله وما ينبغي لها تحقيقه.

وفي أنحاء عديدة من العالم أسئلة أساسية عن فعالية البرلمانات في مساءلة الحكومات. ذلك أن الدور التمثيلي للأحزاب السياسية، وهو دور مركزي للعمل البرلماني، يعد في بلدان كثيرة ضعيفا وغير ضارب في المجتمع. لكن مع ازدهار المجتمع المدني وظهور أشكال جديدة من الديمقراطية القائمة على المشاركة، صارت للمواطنين سبل عديدة للتمثيل. وبعدها كانت البرلمانات فيما مضى السبيل الأهم للتعبير عن هموم الجماهير، أضحت الآن في تنافس مع مجموعة من البدائل.

غير أن هذه البرلمانات لم تكن قط أكثر حيوية من الآن، وتظل البرلمانات الهيئات الوحيدة الموجودة خصيصا لترتيب وتحقيق مصالح الأمة ككل. فهناك أدوار إستراتيجية لا تقوم بها سوى البرلمانات، من قبيل سن القوانين والغائتها، ومساءلة الحكومة. وبعدها التحدي الذي تواجهه البرلمانات في جميع أنحاء العالم تحديا متطورا باستمرار، وهو الحرص على استجابتها بطريقة إستراتيجية فعالة للمطالب المتغيرة التي تعرب عنها الجماهير من أجل تمثيلها.



ورقابية حقيقية للبرلمان في إطار إصلاحات رئيسية استجابة لمطالب الجماهير. وتعد البرلمانات عنصرا رئيسيا ورمزا في أن واحد لقيام دولة تمثيلية.

بيد أن ضغط الجماهير على البرلمانات أكبر من أي وقت مضى. وأدت زيادة حجم الحكومة إلى زيادة مسؤوليات البرلمانات عن التدقيق والمساءلة. وزاد تطور تكنولوجيات الاتصالات إلى جانب التغطية الإعلامية المكثفة لمجال السياسة من شهرة البرلمانات والسياسيين.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ارتفع عدد البرلمانات ارتفاعا هائلا في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2012 صارت البرلمانات أكثر انتشارا من أي وقت مضى، فحسب الاتحاد البرلماني الدولي، يوجد حاليا لدى 190 بلدا، من أصل 193 بلدا، شكل ما من أشكال المؤسسة البرلمانية العاملة، يزيد عدد الممثلين فيها على 46000 ممثلا. ولا يعد وجود برلمان مرادفا للديمقراطية لكن لا وجود للديمقراطية دون برلمان. ورغم الاختلاف الكبير في السلطة، والنفوذ والمهام، لكل نظام سياسي تقريبا الآن شكل من أشكال الجمعية التمثيلية.

وتشكل البرلمانات صلة وصل بين هموم الشعوب ومن يحكمها. ويعد وجود منتدى عام للتعبير عن هموم المواطنين شرطا مسبقا لشرعية الحكومة. وكشف استطلاع عالمي للرأي اجري في 2008 أن 85 في المائة من الناس يعتقدون أن إرادة الشعب أن تكون أساس سلطة الحكومة.

وتعزز أحداث الربيع العربي منذ مطلع عام 2011 الدور المركزي الذي تقوم به البرلمانات التمثيلية في إطار السعي إلى إسماح الصوت السياسي بقدر أكبر وتحقيق مزيد من الديمقراطية. وفي بلدان مثل مصر وتونس، شكل دور البرلمان وسلطته محور المناقشات التي دارت بشأن شكل دولة ما بعد الثورة. على غرار ذلك، وفي بلدان مثل اليمن، والأردن وعمان، جاء الوعد بإسناد سلطات تشريعية

كيف يمكن أن تفهم البرلمانات الرأي العام ؟!

وهل العلاقة بينها وبين الجمهور مباشرة وصريحة ؟!



وتوجد الآن مجموعة من الهيئات الوسيطة التي تبرز وتفسر النشاط البرلماني، وتبث الوقائع البرلمانية وتقيم أداء أعضاء البرلمان. ومجمل القول إن عملية التمثيل البرلماني أكثر تعقيدا وتشابكا مع المنظمات الخارجية من أي وقت مضى، وتشكل هذه المنظمات حليفا محتملا في تعزيز الأدوار المركزية للبرلمان وتوجيه انتباه جمهور أوسع إلى البرلمان.

مقارنة بالسنوات الخمسين الماضية، تعد البرلمانات أكثر انفتاحا وتواصلا الآن وأكثر مهنية في الإدارة، وأفضل من حيث الموارد وأكثر تمثيلا، وذلك أمر حاسم بالنسبة للديمقراطية. بيد أن المواطنين محقون في كونهم أكثر متابعة لتلك المؤسسات، ويتوقعون مستويات عليا من الأمانة، والمساءلة وحسن السلوك أكثر من أي وقت مضى في تاريخ المؤسسات. ورغم أن استطلاعات الرأي تشير إلى أن للناس آراء غامضة في البرلمانات، فإن حجم المراسلات والاتصالات وطلبات المساعدة في ارتفاع لا في انخفاض، هناك أدوار عديدة لا يقوم بها سوى البرلمان، ويبدو أن الأفراد يدركون أهمية المؤسسة، والبرلمانات أكثر حيوية من أي وقت مضى لعملية التمثيل السياسي.

وتعزى هذه المرونة من ناحية إلى أن البرلمانات استمرت في التطور والتكيف. فالسياق الذي تعمل فيه حاليا أكثر تعقيدا، وأسرع حركة من أي وقت مضى والتحدي الآن هو مساندة الجمهور من خلال الإبانة عن القدرة على الاستجابة والمرونة، والاستمرار في تجديد العلاقة مع المواطنين، هذه عملية في تطور دائم، لكن البوادر تشير إلى أن معظم البرلمانات مدركة لحجم المهمة.

• يتعين على الإصلاحات أن تعزز دور البرلماني وأن تحسن فهم الجمهور لعمل أعضاء البرلمان، داخل البرلمان وخارجه. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي تقديم المزيد من الموارد إلى أعضاء البرلمان للعمل الانتخابي إلى مجرد زيادة في توقعات الجمهور لما سيعمله أعضاء البرلمان محليا. وقد يستنزف الطلب العرض باستمرار ما لم يصاحب الموارد الإضافية تغيير استراتيجي في النهج المتبع إزاء العمل. ينبغي للحلول أن تسعى إلى تنظيم طريقة العمل الانتخابي من أجل التخفيف من العبء والتأثير في فهم الجمهور للدور التمثيلي لعضو البرلمان.

• ينبغي للإصلاحات المعدة لتحسين فهم الجمهور، والمساءلة السياسية أن تعمل على تعزيز دور البرلمان بدلا من النيل منه، فقد عملت الإصلاحات المتعاقبة تدريجيا على تقييد نطاق الولاية البرلمانية، لأسباب مقبولة في كثير من الأحيان، واستجابة لضغط الجمهور عادة. بيد أن التحدي يتجلى في الموازنة بين الدعوات إلى مزيد من المساءلة والعمل على أن يكون لأعضاء البرلمان ما يكفي من المجال للتفكير، والتداول والتقرير لمصلحة الوطن.

يتطلع الجمهور إلى مساءلة أعضاء البرلمان عن أنشطتهم بانتظام أكثر، لكن أعضاء البرلمان ينتخبون من أجل العمل باسم الناخبين وينبغي للإصلاحات أن تعزز هذا التصور للسلطة المفوضة.

يتعين على البرلمانات أن تتعاون مع المنظمات الخارجية بشكل أكمل من أجل تعزيز الروابط مع الجمهور. تكاد تكون العلاقة بين البرلمانات والمواطنين مباشرة وصريحة كما ينبغي لها أن تكون نظريا.

تجسد مرونة البرلمانات قدرتها على التكيف والتطور مع توقعات الجمهور، فالتغيير البرلماني مفاجئ وغير متوقع في العادة، ويأتي نتيجة التفاوض والوسيلة في المجال السياسي.

وفي حالات عديدة، تصطدم القدرة على التغييرات بغياب التنسيق، والإستراتيجية والتنظيم بدلا من ذلك، يحصل التغيير عادة بطريقة خاصة، في شكل سلسلة من التدابير المنفصلة بدلا من أن يجري بتوجيه من مجموعة من الأهداف الشاملة، وقد يكون ذلك حتميا، فقد تجعل المؤسسات البرلمانية بطبيعتها من المحال وضع إستراتيجية جامعة شاملة وتنفيذها.

غير أن البرلمانات تحتاج إلى تحليل استراتيجي أكثر لأسباب ومصادر الضغط من أجل التغيير. ورغم أن برلمانات عديدة تعتقد أنها تعمل ما في وسعها لتحسين تنظيمها وتساورها مع المواطنين، تأتي استجاباتها لتوقعات الجمهور أحيانا مكبلة بثغرات في تحليلها للعوامل الدافعة للإصلاح.

ولعل إجراء تحليل أكمل من شأنه أن يتيح للبرلمانات فهما أفضل لأسباب الرأي العام وعواقبه، وأهم من ذلك ربما أن هذا التحليل سيشكل تقييما واقعيا لما هو قابل للتحقيق من داخل البرلمان، وتحديد المواطن التي تقتضي الدعم الخارجي ووضع مقياس لتقييم النجاح.

ينبغي أن تكون الجهود البرلمانية الرامية إلى تحسين العلاقة مع الناخبين قائمة على فهم للكيفية التي يتغير بها دور الممثل الفرد.

فعضو البرلمان هو أهم نقطة اتصال مع البرلمان للأغلبية الساحقة من الناخبين. وتصور الجمهور لدور عضو البرلمان عامل رئيسي لتحديد مواقف الجمهور من البرلمان والسياسيين. وتعزز الإصلاحات المؤسسية بدورها، ومن غير قصد في كثير من الأحيان، ذلك التصور وتشكله وتدعو الحاجة إلى تحليل استراتيجي أكثر لتسخير بعض من الضغوط المطالبة بالتغيير من أجل إصلاحات تعزز أدوار كل من الممثلين البرلمانيين والبرلمان ذاته في ذهن الجمهور.

وقد تتخذ هذه الحلول الإستراتيجية أشكالاً عديدة، لكن تبرز في هذا التقرير ثلاثة تحديات معينة على النحو التالي:

ويبدو أن توقعات الناخبين من الخدمة الانتخابية تختلف في البلدان النامية مقارنة بالدول الأكثر ازدهارا. في الحالة الأولى يتوقع من أعضاء البرلمان التدبير المادي لشؤون ناخبهم والقيام بدور الوكلاء الإنمائيين الرئيسيين للمنطقة، أما في الحالة الثانية، يريد المواطنون عادة من أعضاء البرلمان التوسط في المظالم، وفي بعض الأحيان، للبحث عن أموال حكومية للمنطقة المحلية. وقد تطورت هذه الأدوار التمثيلية استجابة مباشرة لاحتياجات المواطنين، وقد علق بعض السياسيين قائلين أنهم يشعرون بواجب القيام بهذه الخدمة لأن الناس لا يجدون ملجأ غيرهم.

بيد أن إقبال الجمهور على الخدمة الانتخابية جزء من المعادلة فقط. إذ زاد العرض أيضا لسببين رئيسيين هما:

– استمتاع السياسيين بالعمل. ذكر العديد من أعضاء البرلمان أن هذا المجال هو الذي يستطيعون فيه أن يؤثرنا بشكل ملموس وإيجابي في حياة الناس

لهذا العمل ميزة انتخابية ملحوظة فرغم قلة الدليل. يعتقد أعضاء البرلمان أن العمل البرلماني قد يأتي بأصوات كثيرة. وتشير استطلاعات الرأي في جميع أنحاء العالم إلى أن الناخبين يميلون أكثر إلى الحكم على أعضاء البرلمان بالنظر على قدرتهم على تحقيق النتائج على الصعيد المحلي من نظريتهم إلى عملهم التشريعي أو الرقابي.

واستجابة لتزايد حجم العمل، ولضغط أعضاء البرلمان، زادت الموارد الرسمية المخصصة لدعم هذه الجهود. وأوضح من ذلك أن عدد البلدان التي لها صناديق لتنمية الدوائر الانتخابية ارتفع بقدر هائل في العقد الأخير. مما يجعل منها أداة محلية لجمع الأموال من أجل دعم المجتمع المحلي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ومن نواح عديدة، تعد هذه الصناديق استجابة واضحة للاحتياجات المحلية وكثيرا ما تسعى تحديدا إلى تمكين عضو البرلمان في ذلك الدور. ومع ذلك، قد لا تكون هذه الاستجابة الواضحة، في هذا المجال كما في مجالات أخرى، بالضرورة أفضل حل في المدى البعيد. فهناك مخاوف بشأن المسألة المالية وفعالية هذه الصناديق، ومما إذا كانت مجرد تعزيز لشبكات الأعمال الحالية وتشجيع للفساد، وما إذا كانت تضع أعضاء البرلمان في موقع صانعي القرار التنفيذي، وبالتالي يخرجون عن أدوارهم البرلمانية المتمثلة في سن القوانين والرقابة.

ويتعين على البرلمانات وأعضاء البرلمان وضع وسائل إستراتيجية أكثر للاستجابة لنمو الخدمة الانتخابية. ونظرا إلى مستوى توقعات الجمهور وتثبيت السياسيين بهذه الخدمة، لن تخفي الخدمة الانتخابية. فهي عنصر أساسي للتمثيل البرلماني وستظل كذلك، بيد أنه ينبغي أن تكون هذه الخدمة بشكل أفضل، وبطريقة تعزز الأدوار المركزية للبرلمان.

وليس التحدي الذي تواجهه النظم البرلمانية في جميع أنحاء العالم مجرد تقديم لمزيد من الموارد وإنما يتجلى في تنسيق العمل في الدوائر الانتخابية من خلال الانتقال على النحو التالي:

- من الخاص على الاستراتيجي: إيجاد حلول سياسية لمشاكل عامة بدلا من التعامل مع كل حالة على حدة
- من الفردي إلى الجماعي: إيجاد الحلول المفيدة لعدد من الأشخاص بدلا من إفادة الأفراد

• من المحلي إلى الوطني: إيجاد سبل لجلب خبرة الدوائر الانتخابية إلى العملية البرلمانية والسياسية بطريقة منتظمة أكثر.



يرحب بوجود منظمات وسيطة قادرة على فك رموز ممثلهم السياسيين، وتلخيص عملهم وتقييمه.

بيد أن هذا النزوع في مزيد من الانفتاح والشفافية والمصادقة الخارجية المستقلة بتقاطع مع العديد من الأفكار التقليدية المتعلقة بالتمثيل السياسي. فقد تعب العديد من السياسيين من هذه التطورات، لا سيما الدور التعقيبي للجمهور الذي تؤديه المرصد البرلمانية. ولا شك أن هذه التطورات تشكل تحديات لكنها تتيح فرصا أيضا إن أدركت البرلمانات إمكانياتها في التعامل مع الجمهور

الخدمات الانتخابية

ينظر إلى الخدمة الانتخابية الآن من جانب الجمهور والسياسيين على أنها عامل مركزي لأفكار التمثيل البرلماني. ويتمثل التحدي الذي يواجهه البرلمان والسياسيين في الاستجابة لتطلعات الجمهور بطريقة إستراتيجية تعزز دورهم في إيجاد حلول جماعية لهموم المواطنين.

وتشمل الخدمة الانتخابية طائفة هائلة من النشاط المحتمل، لكن يمكن إجماله في فئات أربع هي:

- دعم الأفراد، ويتراوح ذلك ما بين المساعدة في إيجاد عمل أو فرص، وأنماط سلوك متسمة بزبونية أكثر ترمي إلى شراء الدعم
- رفع المظالم، حيث تكون للمواطنين مشكلة معينة مع دائرة حكومية، أو متعلقة باستحقاق للرعاية أو بيروقراطية ويقوم فيها عضو البرلمان بدور الصديق ذي النفوذ للمساعدة في حل هذه المشاكل،
- الاستجابة السياسية، حيث يحاول الناخبون التماس رأي عضو البرلمان أو التأثير فيه بشأن قضايا معينة، لا سيما بشأن التصويت في البرلمان
- العمل المتعلق بالمشاريع، حيث يسعى السياسيون إلى الحصول على الأموال لتطوير المنطقة أو تعزيز الاقتصاد المحلي، حيث يستخدم أعضاء البرلمان منصبهم لضمان التمويل الحكومي.

أدوات تواصل البرلمان بجمهوره الاتصال: نماذج للاستلهام..



1 - مراكز الزوار، الأيام المفتوحة والأحداث:

تسعى برلمانات العالم جاهدة إلى تحسين اتصالها مع الجمهور حتى أنها أصبحت تبذل في الأدوات التي تلجأ إليها، كما حدث مع:

«رواق الزوار» الذي يستقبل فيه دايت الياباني (مجلس النواب) ضيوفا، حيث يدعون لمشاهدة أفلام على شاشات كبيرة، واستخدام الحواسيب ومشاهدة مجموعة كبيرة من المعارض

«المتحف البرلماني الهندي» الذي فتح أبوابه عام 2006، يستند إلى التكنولوجيا العالية ويروي القصص..

«المركز البرلماني» في النمسا يشمل محطات وسائط الإعلام التفاعلية في مجموعة من القاعات، وتشمل أسئلة لكي يختبر المواطنون معرفتهم الشخصية. ويوفر البرلمان «دليل الشخصية» الذي يوفر السيرة الذاتية للأعضاء الحاليين والسابقين، إلى جانب التصنيف الديمغرافي لتشكيل البرلمان على مر الزمن.

«برلمان كلوز أب» (البرلمان عن قرب) تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسليط الضوء على تاريخ وعمران الريخترغندوب، موفرا عمليات محاكاة استكشاف لأجزاء من البناية، مثل مكتبة البرلمان، التي لا يمكن الوصول إليها في الزيارات المصحوبة بالمرشدين

مركز الكونغرس الأمريكي للزوار، يصل ثلاثة أرباع مساحة الكبتول، ويشمل رواقا للعرض، وقاعتي سينما يعرض فيها أفلاما عن الكابتول وعن غرفتي الكونغرس، ومطعما ومحل هدايا وحتى مكتب البريد الخاص

التقويمية يتعاون التلاميذ لصياغة مشروع قانون وسؤالين واحد موجه لوزير التربية الوطنية والثاني لرئيس المجلس الوطني.

3 - البث البرلماني

ثلث البرلمانات اليوم تبث برامج تلفزيونية بواسطة قنواتها الخاصة، ويتعاون ثلث آخر مع قنوات تلفزيونية أخرى لبث البرامج السياسية. فعلى سبيل المثال:

• «المحطة التلفزيونية» لكل من مجلس الشيوخ الهندي ومجلس النواب

• «هيئة الإذاعة» في جزر البهاما، لا تبث الإجراءات البرلمانية طوال اليوم فحسب، بما يناهز سبع ساعات، أثناء الدورات البرلمانية، وإنما يبثها من جديد أثناء العطل.

• «محطة البث الإذاعي» في كل من دومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، التي يبدأ البث مع الدورة وينتهي بانتهائها

• «ساحة المواجهة» لبرلمان سانت لوسيا التي يجتمع فيها مواطنون كاستريس لسماع الخطاب عن الميزانية على أجهزتهم المحمولة.

4 - التواصل التفاعلي (الحوار الدائم)

ويتم ذلك عبر الشبكة العنكبوتية ويلقى رواج عبر مختلف المؤسسات البرلمانية، فمواقع الانترنت أصبحت ضرورة لكل برلمان قصد التواصل مع المواطنين.

حتى أن 97 في المائة من البرلمانات لها حضور نشيط على الإنترنت.

وتتمثل قيمة الانترنت بالنسبة للبرلمانات جزئيا في حجم المعلومات التي يمكن للبرلمانات إبلاغها حاليا وكذلك في القدرة على استهداف تلك المعلومات بالاستجابة لاهتمام جمهور معين من خلال تقديم معلومات وتحليلات وتغطية مفصلة.



التقرير البرلماني العالمي: حقائق ومعطيات البرلمان يراقب.. فمن يراقب البرلمان؟

وتترتب على الموارد المتاحة للعمل في الدوائر الانتخابية آثار في قدرة البرلمانيين على الاستجابة لتوقعات المواطنين، التي تقتضي منهم تخصيص قسط كبير من وقتهم وطاقاتهم لمسائل الدوائر الانتخابية وللتمويل الذي تخصصه الدول لفعالية سير البرلمان.

بشأن الدراسة الاستقصائية:

استقصت آراء 663 برلمانيا اختيروا عرضا ما بين جانفي وأفريل 2011 في إطار بحث

أعدادا للتقرير البرلماني العالمي. وجرت الدراسة الاستقصائية في شكل مقابلات وجهًا لوجه في البرلمانات والمؤتمرات البرلمانية.

العوائق: يعتبر البرلمانيون أن المال هو العائق الأول لنجاعة العمل في الدوائر الانتخابية. ثم تأتي بعدها المشاكل المالية ونقص العاملين في البرلمان نفسه.

الاتصال: بالكاد 40 بالمائة من البرلمانيين يعتقدون أن البرلمان يتواصل بفاعلية مع جمهوره حول المناقشات العلنية. و30 بالمائة فيما يخص مناقشات اللجان، وجلسات الاستماع والنشاطات الدولية

ومن الذين ردوا على الأسئلة 183 امرأة (27.6 في المائة)، وكان

385 برلمانيا (58.1 في المائة) من مؤيدي الحكومة و288 في المعارضة. ودخل 505

الإشراف: هناك 191 هيأت لمراقبة البرلمان عبر العالم. تترصد أشغال 80 برلمانا.

من الذين ردوا (76.2 في المائة) البرلمان لأول مرة بعد 2000 وذكر 449 عضوا (67.8 في المائة) أنهم يعترمون الترشح من جديد في الانتخابات المقبلة.

الثقة: في البلدان المتجدرة في الديمقراطية، الثقة في البرلمان تشهد في الآونة الأخيرة انخفاضا، ففي الاتحاد الأوروبي، أقل من ثلث المواطنين يثقون في البرلمان. وفي الولايات المتحدة الأمريكية سجلت أضعف نسبة ثقة منذ 30 سنة فقط 9 بالمائة من المواطنين المستجوبين.

واشتملت الدراسة الاستقصائية على تسعة أسئلة أعدت لتوضيح آراء البرلمانيين في العلاقات بين المواطنين والبرلمان

وسجلت نسبة ضعيفة في الثقة في كل من الدول العربية وبعض الدول الأوروبية. فمثلا أكثر من نصف الجمهور يثقون قليلا أو لا يثقون في البرلمان الكويتي واللبناني.

الانتخابات: أوضح استطلاع عالمي للآراء أجري عام 2008، أن 85 بالمائة من المستجوبين يرون أن سلطة الحكومة يجب أن تستند إلى إرادة الشعب.

للإشارة يمكن تحميل التقرير البرلماني العالمي باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية عبر العنوان الإلكتروني التالي:

<http://www.ipu.org/dem-f/gpr.htm>

نعرض موجز الحقائق والمعطيات التي جاء بها التقرير البرلماني العالمي إلى غاية أفريل 2012.

تصور إيجابي: فيما يخص فعالية البرلمان في إيصال أنشطته إلى الجمهور، كانت الردود ذات تصور إيجابي عموما لقدرة البرلمان على التواصل بفعالية. فقد ذكر 67.6 في المائة من البرلمانيين أن البرلمانات فعالة جدا أو نوعا ما في التواصل بشأن النقاشات العامة، مقارنة بنسبة 56 في المائة بشأن أعمال اللجان و42.9 في المائة بشأن الأنشطة الدولية للبرلمان

تباين وجهات النظر: وعن رؤية البرلمانيين لدورهم وكيف يظنون أن المواطنين يرونه، أظهرت المعطيات تناقضا في الرؤى، فبينما يرى البرلمانيون أن وضع القوانين هو أهم دور لهم (52.2 في المائة من الردود)، يليها مساءلة الحكومة (17.2 في المائة) وحل مشاكل الناخبين (12.4 في المائة). يعتقدون أن حل مشاكل الناخبين هي في أعين المواطنين المواطنين أهم دور للبرلمانيين (37.2 في المائة)، يليها وضع القوانين (20.8 في المائة) فتعزيز مصالح واقتصاد الدائرة الانتخابية (13.4 في المائة)

كما أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية أن نموذج التعيين (نظام الأغلبية أو نظام التمثيل النسبي) له أثر في الكيفية التي يرى بها البرلمانيون دورهم. فالبرلمانيون المنتخبون ضمن نظام الأغلبية وضعوا تعزيز مصالح واقتصاد الدائرة الانتخابية وحل مشاكل الناخبين في مكانة أعلى من التي اختارها أقرانهم المنتخبون ضمن نظام التمثيل النسبي. ويرى الكثير من المنتخبين ضمن نظام التمثيل التناسبي في العمل مع منظمات المجتمع المدني أمرا مهما في رأي المواطنين.

العمل في الدائرة الانتخابية: أوضحت الدراسة أن البرلمانيون ينفقون وقتا هائلا في العمل المباشر مع المواطنين. إذ يقضي 28.7 في المائة منهم ما بين 11 و20 ساعة في الأسبوع في بحث قضايا المواطنين، بينما يقضي 21 في المائة منهم مزيد من 40 ساعة في الأسبوع، وهو حجم هائل بالنظر إلى العديد من مسؤولياتهم.

نافذة برلمانية

تطل النافذة البرلمانية، في هذا العدد، على المعطيات التي وفرتها قاعدة البيانات PARLINE حتى 2 أفريل 2012، والتي ارتكز عليها التقرير البرلماني الدولي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:



عام 2012

بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية:
الحوار والإدماج كمكونات أساسية للديمقراطية

إحياء لليوم العالمي للديمقراطية، نظم البرلمان الجزائري يوم الاثنين 17 سبتمبر 2012، بمقر المجلس الشعبي الوطني، ندوة فكرية حول موضوع «الحوار والإدماج: المكونات الأساسية للديمقراطية». شارك فيها أعضاء البرلمان من الخرفقين وممثلون من الهيئات والمؤسسات الوطنية.

وحماية الحقوق الأساسية وأولها الحق في الحياة أم كانت القوانين الوضعية التي سطرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وقد تكون تلك المرجعية مجرد وجهة خارجية تنتهك على نطاق واسع إذا تعلق الأمر بمصالح الدول التي تهيمن على العالم، وقد تستعمل ذريعة فقط للتدخل وحماية المصالح الأنايية وغض الطرف عن الانتهاكات الخطيرة لأساسيات الممارسة الديمقراطية، وقد شهد العالم والمنطقة العربية والإسلامية أشكالاً كثيرة من التجاوزات والكيل بمكيالين ومن بينها التواطؤ مع إسرائيل وحتى دعم عدوانها على الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه المشروعة منذ أكثر من ستين عاماً.

مضيفاً، في ذات الإطار، أن للبناء الديمقراطي في بلادنا مرجعية عريقة نجدها في ثقافتنا التقليدية العريقة فيما يعرف بنظام تاجماعت والعزابة أو مجلس العقال التي تنعقد دورياً ويشارك فيها أهل الرأي من الأشخاص المشهود لهم بحسن السيرة ويحظون بالاحترام من طرف الجماعة. وفي تلك المجالس تناقش القضايا التي تهم المجموعة المحلية وتتخذ القرارات بطريقة ديمقراطية وتصبح ملزمة للجميع.

دائم تسعى لتحقيقه الشعوب ونخبها الفكرية والسياسية التواقة للحرية والعدالة والحق في الحياة الكريمة، ولذلك يمكن القول بأنه لا يوجد نموذج ديمقراطي كامل ونهائي قابل للاستنساخ في كل بلدان العالم.

واعتبر السيد ولد خليفة أنه من حق أي بلد أن يختار نظامه السياسي انطلاقاً من تجربته التاريخية وخصوصياته الثقافية وترتيبه لأولويات البناء الوطني التي نجدها فيما يخص بلادنا في بيان أول نوفمبر 1954، فتحرير الوطن من الاحتلال الكولونيالي وتوحيد كل فصائل الحركة الوطنية كان هو الأولوية، ولذلك سُمي التنظيم السياسي جبهة التحرير الوطني إلى جانب تنظيمها العسكري وهو جيش التحرير الوطني، فتحرير الوطن هو الشرط الأول للشرع في بناء الديمقراطية و تحقيق حرية الفرد والالتزام بحقوقه الأساسية في دولة مستقلة وذات سيادة.

من جهة أخرى، قال رئيس المجلس الشعبي الوطني، إن اختلاف التجربة التاريخية والخصوصيات الثقافية لا تنفي وجود مبادئ عامة تقبلتها الإنسانية وأصبحت منذ أمد بعيد مرجعية عامة ومُعتمدة سواء أكان مصدرها الرسالات السماوية التي تدعو كلها إلى احترام كرامة بني آدم بغض النظر عن اللون والجنس

في افتتاح الندوة، ذكر السيد محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، أن المجلس يمثل بتشكيلته التعددية منبرا مفتوحا للحوار والإثراء المتبادل بين مختلف التيارات السياسية والفكرية في بلادنا، ويعتزم أن يكون مؤسسة تسهم في الإشعاع الديمقراطي في الجزائر والمنطقة وأنه يحق للجزائريين أن يحتفوا بالديمقراطية، فقد كانوا من أكثر الشعوب التي حرمت منها طيلة ليل الاحتلال الطويل، وأنه لا يحق لأوساط وراء البحر أن ينصبوا أنفسهم أساتذة غيورين على الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادنا فماضيهم لا يؤهلهم لذلك. موضحاً، في ذات السياق، أنه قد تحدث الكثير من الباحثين عن عمليات الإبادة والتدمير المادي والمعنوي للشعب في كل مناطق البلاد، ولكن لم يهتم إلا القليل بحرمان من بقي على قيد الحياة منهم من أبسط حقوق المواطنة في بلادهم بحكم قانون الأندجينا الذي جعل منهم كائنات أدنى من الحشرات الضارة، وفي أحسن الأحوال مجرد سكان من الدرجة الثانية أي السفلى.

كما أشار رئيس المجلس الشعبي الوطني، أنه وعلى الرغم من الأهمية الرمزية لهذا اليوم الذي يقترن أيضاً باليوم العالمي للسلم، فإن الديمقراطية مثل السلم بناء متواصل وهدف

19.25%

نسبة التمثيل النسبي للنساء البرلمانيات في العالم. أما معطيات قاعدة البيانات إلى غاية 31 جويلية 2012 فقد بينت أن النسبة ارتفعت إلى 20.09% مقابل 9093 امرأة برلمانية في العالم

5.12

هي أكبر ميزانية مخصصة للبرلمان في العالم، وتخص الكونغرس الأمريكي (5.12 مليار دولار)

8716

عدد النساء البرلمانيات في العالم

53

معدل السن للبرلمانيين الرجال في العالم. بينما معدل السن في البرلمانات العربية فتصل إلى 55 سنة

50

معدل السن للبرلمانيات النساء

5.77

معدل القيمة التي يكلفها البرلمان عالمياً (5.77 دولار)

46552

عدد البرلمانيين من الجنسين في العالم يمثلون 245 بلد

3000

عدد أعضاء البرلمان الصيني، وتعد أكبر نسبة في العالم

146000

المعدل الدولي للسكان الممثلين بعضو برلماني واحد



وقد تركزت مناقشة الندوة على أهمية تسريع تعديل الأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان وتعيين القانون العضوي الذي ينظم العلاقة بين الحكومة والبرلمان لتطوير الحوار، مع دعوة البرلمان لتكثيف علاقاته مع المجتمع المدني والوقوف عند مدى تلبية النائب لانشغالات المواطن ميدانيا وعدم إبقائها دون جواب.

وصدرت في اليوم البرلماني دعوات من برلمانيين وجامعيين لمراجعة النصوص المنظمة لعمل البرلمان فيما تعلق بحقه في التدخل في القضايا المحلية، وخصوصا المواد الدستورية وأحكام النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.



إلى التركيز على قضية الحوار في العمل البرلماني ببلادنا وتطويره وفق ما تقتضيه القوانين.

وفي الأخير دعا السيد لزهاري إلى إعادة النظر في بعض القوانين لإعطاء النائب البرلماني الصلاحيات والإمكانات اللازمة لتأدية مهامه في خدمة المواطن وتلبية حاجياته على أحسن وجه.

أما السيدة فتيحة عريسات، نائبة رئيس المجلس الشعبي الوطني، فقد قدمت عرضا أكاديميا حول الديمقراطية، مشيرة إلى أن بيان أول نوفمبر يعد أهم ركيزة أساسية للديمقراطية في الجزائر، وما يتضمنه من نقاط أساسية منها مبدأ الحقوق والحريات والمساواة والعدالة، إضافة إلى المشاركة الفعالة للمواطنين في الممارسة الديمقراطية وذلك من خلال الترشح للانتخابات.

وأضافت السيدة عويسات أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الماضية خير دليل على الممارسة الديمقراطية في الجزائر خاصة أن أغلب بلدان العالم تعاني من مشكلة انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات.

ولمحاربة ظاهرة العزوف الانتخابي شددت السيدة عويسات على ضرورة تعزيز العلاقة بين المواطنين ومنتخبيهم من خلال فتح النواب لمكاتب للمداومة يستمعون فيها لانشغالات المواطنين ويسعون لحلها.

الذي يجب أن يقوم به الأول من أجل ضمان مهمته الحقيقية، مشيرا، في هذا الصدد، إلى أن هناك جهات أخرى يمكنها ان تنافس البرلمان كالمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، مع اختلاف أن البرلمان له سلطة.

وركز، ذات المتدخل، على أهمية أن يعتمد البرلمان على إستراتيجية الحوار مع المواطنين، من خلال استخدام الوسائط الالكترونية، مشيرا إلى انه على الرغم من أن أغلبية البرلمان لها مواقع تقدم معلومات، إلا أن الإشكالية تتمثل في كيفية إعطاء الفرصة للمواطنين لتقديم اقتراحاتهم.

ونبه السيد لزهاري إلى مسألة العلاقة بين الانشغالات المحلية والوطنية، في الوقت الذي تشير فيه الكثير من دساتير العالم إلى أن مهمة البرلمان وطنية وانه ليس هناك تعارض بين الانشغالات المحلية والمصلحة الوطنية.

وبخصوص الوضع في الجزائر، أوضح عضو مجلس الأمة فيما يتعلق بكيفية تعامل التشريع الجزائري مع مسألة الحوار، أن أول صفة أعطاهها بيان أول نوفمبر للدولة الجزائرية هي صفة الديمقراطية ورفع انشغالات المواطنين. مشيرا إلى أن الحديث عن مهمة عضو البرلمان ذات الطابع الوطني لا يجب ان تفسر على أنها تتعارض مع الانشغالات المحلية، من خلال لقاءات النواب مع المواطنين والمجتمع المدني في إطار نظامي. وأعطى في هذا الصدد مثالا عن النائب في الدول المتقدمة، حيث يقضي 40 ساعة في منطقتة الانتخابية يتصل فيها بمواطنيه بصفة مستمرة داعيا في هذا الصدد

الديمقراطية التي تشارك فيه التيارات السياسية بمن ترشحهم لتصويت الشعب في المجالس الشعبية البلدية والولائية بكل حرية وشفافية وبذلك تستكمل بلادنا بناءها الديمقراطية في كل مستويات التسيير والرقابة والتشريع في ظل الأمن والاستقرار والمشاركة الشعبية في الشؤون العامة، كما نصت على ذلك مبادئ الثورة من أن السلطة للشعب وهو الذي يختار المسؤولين و يراقبهم من خلال مؤسساته المنتخبة.

كما أشار في كلمته أنه قد يكون من المفيد أن تتضمن مناهج التربية والتعليم مقررا عن الدستور وخاصة في ديباجته الثابتة في كل التعديلات بما فيها الذي أضيف سنة 2002 فقد تضمن الدستور في صيغته الحالية 41 مادة خاصة بالحقوق نذكر منها الحقوق الفردية والجماعية وحقوق الإنسان المعتمدة دوليا و حرية التعبير والمساواة بين المرأة والرجل والقائمة طويلة، أما الواجبات فقد خصص لها الدستور 10 مواد نصت في مجملها على احترام القانون وحماية الوطن. خاصة وقد جاء في القانون التوجيهي الذي أصدره السيد رئيس الجمهورية سنة 2008 أن من مهام المدرسة الأولى: تنشئة التلاميذ على قيم المواطنة والعدالة والتساوي في الحقوق والواجبات والتسامح وتنمية ثقافة ديمقراطية تنبذ العنف والتمييز وتفضل الحوار.

واختتم رئيس المجلس الشعبي الوطني، الكلمة الافتتاحية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للديمقراطية، بالتأكيد أن مشروع التعديل الدستوري القادم سوف يؤكد العلاقة بين السلطات الثلاثة في دولة القانون القوية بمواطنيها والغيورة على حماية حقوقهم في الداخل والخارج تلك إرادة رئيس الجمهورية وما ينتظره مجتمعنا ونخبه الوطنية.

وبدوره أكد السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة، في مداخلة التي عنوانها «الديمقراطية والحوار: النموذج الجزائري»، على ضرورة أن يمثل البرلماني المواطنيين الذين انتخبوه حق تمثيل من خلال العمل على تلبية حاجياتهم، مشيرا إلى ضرورة توسيع صلاحيات النائب البرلماني وتحديثها ليتمكن من أداء مهامه.

كما شدد السيد لزهاري على ضرورة وضع آليات تلزم السلطات المحلية والمركزية بالرد على مراسلات النواب التي تتمحور حول مشاكل المواطنين وانشغالاتهم، مبرزا أن ذلك يعزز العلاقة بين المواطنين والمنتخبين.

وعرض عضو مجلس الأمة، العلاقة التي يفترض أن تكون بين البرلمان والمواطن والدور



نوفمبر 1954 والمدرسة لرهانات العصر وطموحات جيل الشباب، وبين المعدن البراق ولكن بدون رصيد إذ سرعان ما تحول الربيع في البعض من تلك البلدان إلى عواصف تنذر بأن لا يكون الوضع الراهن أفضل من السابق إن لم يكن أسوأ.

ومن دلائل الممارسة الديمقراطية في بلادنا، أشار رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى الحرية الواسعة التي تتمتع بها وسائط الإعلام وخاصة المكتوبة إلى درجة لم تصلها الكثير من البلدان في محيطنا القريب والبعيد، وكذلك ما تقوم به منظمات المجتمع المدني من نشاطات تجعل من بعضها معارضة داخل وخارج البرلمان و تصل أحيانا إلى حد التحريض ضد الدولة بسبب اختلافها مع إجراءات معينة للحكومة.

وأبرز السيد العربي ولد خليفة أن موعد 29 نوفمبر القادم سيكون تأكيدا آخر للممارسة

رئيس المجلس الشعبي الوطني أشار إلى أن الجزائر استأنفت مسارها الديمقراطي بعد أن نجح مشروع المصالحة الوطنية الذي تبناه الشعب بأغلبية ساحقة وكان فاتحة الانجازات الكبرى لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، فلا سبيل للتنمية المستدامة والبناء الديمقراطي بدون تحقيق الأمن والسلم في ربوع الوطن، وقد تسارعت خطوات بلادنا على المحورين السابقين ووصلت إلى سلسلة الإصلاحات العميقة والشاملة التي يبادر بها رئيس الجمهورية في أفريل من السنة الماضية وكان من ثمارها نجاح الانتخابات التشريعية في العاشر من ماي وخيبة الكثير من المتكهنين بعدوى ما سُمي الربيع العربي، وقد بينت الأحداث الأخيرة في المنطقة نضج الشعب الجزائري وقدرته على التمييز بين المعدن النفيس الذي اختاره بحرية وهو الوطنية الجزائرية المتجددة والوفية لمبادئ الأول من



البرلمان البريطاني يدعو الحكومة إلى مراجعة سياسة الهجرة لاجتذاب مزيد من الطلبة الأجانب

دعا البرلمان البريطاني ، يوم 06 سبتمبر 2012 ، حكومة رئيس الوزراء ديفيد كامرون إلى ضرورة التخلي عن إدماج الطلبة الأجانب ضمن خانة المهاجرين العاديين الذين تحاول السلطات تقليص أعدادهم من 216 ألف حاليا إلى 100 ألف مهاجر بحلول عام 2015.

وحذرت لجنة الأعمال والابتكار والمهارات بمجلس العموم في تقرير لها من أن سياسة الحد من أعداد الوافدين إلى بريطانيا أصبحت تهدد مشروع البلاد في توسيع قدرتها على اجتذاب الطلبة الأجانب وتعزيز مكانة وتنافسية الجامعات البريطانية على المستوى الدولي.

وأشارت إلى أن الحكومة ليست مجبرة على اعتماد تعريف الأمم المتحدة لمفهوم صافي للهجرة والذي يشمل أيضا أعداد الطلبة الأجانب المقيمين لفترات محدودة مؤكدة أن هذا التعريف مضلل ولا يخدم مصلحة البلاد من أية ناحية.

وأضاف تقرير اللجنة البرلمانية أن «تجاهل تعريف الأمم المتحدة للهجرة سيسمح بتحديد الفرق بين المهاجر الدائم والطالب كما أنه سيعطي رسالة واضحة بأن بريطانيا ترحب بالدارسين الأجانب وتقدر مساهمتهم المادية في الاقتصاد الوطني». وأوضح أن أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات البريطانية بدأت تشهد تراجعا ملحوظا مقارنة بالأعوام الماضية محملا سياسة الحكومة الحالية بشأن قضية الهجرة جزءا من المسؤولية في ذلك.



وجاء هذا التقرير بعد يوم واحد من إعلان ديفيد كامرون تأييده لقرار وزارة الداخلية سحب رخصة كفالة تأشيرات الطلبة الأجانب من جامعة (لندن ميتروبوليتن) الأمر الذي قد يتسبب في طرد 2600 طالب أجنبي إلى بلدانهم إذا لم يسجلوا في جامعات أخرى بحلول شهر ديسمبر المقبل. وقال كامرون في جلسة المساءلة الأسبوعية بمجلس العموم أن الجامعة المعنية ارتكبت عدة مخالفات وخروقات لإجراءات استصدار تأشيرات الدراسة. وأكد أن الجامعات البريطانية ستظل مفتوحة أمام الطلبة الأجانب الحقيقيين الذين يجيدون اللغة الانجليزية موضحا أن الاجراءات التي تطبقها الحكومة تهدف إلى إدارة ملف الهجرة والحد من الارتفاع الكير لأعداد الوافدين إلى البلاد.

الصومالي المنتهية ولايته بعد انسحاب المرشحين الآخرين من الانتخابات التي جرت يوم 10 سبتمبر 2012 وسط رقابة دولية.

يذكر أن حسن شيخ محمود ، المنافس الأقرب لشريف أحمد ، ناشط مدني وسياسي شهير ، تخرج في الجامعة الوطنية الصومالية عام 1981 قبل أن ينتقل إلى الهند لاستكمال دراسته حيث حصل على درجة الماجستير من جامعة «بوبال» عام 1988. وعمل حسن في منظمة الأمم المتحدة للطفولة كمسؤول تربوي في جنوب ووسط الصومال. وفي 1999 شارك في تأسيس المعهد الصومالي للإدارة والتنمية الإدارية في مقاديشو الذي تطور وتحوّل إلى جامعة «سيماد» ، وشغل محمود منصب رئاسة المعهد حتى عام 2010. وفي 2011 أسس حزب «السلام والتنمية» ولا يزال حتى اليوم رئيسا له.

وانتخاب الرئيس بشكل نهاية لعملية سياسية طويلة رعتها الأمم المتحدة بهدف إخراج الصومال من عقدين من الحروب الأهلية والفوضى. كما اعتبرت الأمم المتحدة هذا التصويت أفضل فرصة لإحلال السلام منذ أكثر من عشرين عاما.



أظهرت النتائج النهائية الرسمية لانتخابات الرئاسة الصومالية فوز حسن شيخ محمود ، رئيس حزب «السلام والتنمية» ، بعد تغلبه على منافسه شيخ شريف أحمد الرئيس المنتهية ولايته ، وأعلنت اللجنة الانتخابية رسميا يوم 10 سبتمبر 2012 فوز شيخ محمود برئاسة الصومال خلال السنوات الأربع المقبلة ، وقالت إن شيخ محمود فاز بمنصبه بفارق كبير في الأصوات حيث حصل على 190 صوتا مقابل 79 صوتا لشيخ شريف.

وخاض شيخ محمود جولة حاسمة مع الرئيس

البرلمان الصومالي ينتخب حسن شيخ محمود رئيسا للبلاد



ملزم بحماية جميع المواطنين في البلاد بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية».

وأكد البيان أن اللجنة التنفيذية ستترفع مقترحا وافقت عليه لتعليق عضوية مجلس الشعب السوري في الاتحاد البرلماني الدولي إلى اجتماع الجمعية العمومية المزمع عقده في مدينة (كيبك) الكندية في أكتوبر المقبل.

الاتحاد البرلماني الدولي يدعو مجلس الشعب السوري لأداء دوره وحماية شعبه

دعا الاتحاد البرلماني الدولي يوم 30 أوت 2012 ، مجلس الشعب السوري (البرلمان) إلى الوفاء بمسؤوليته القانونية لحماية الشعب السوري واتخاذ زمام المبادرة على وجه السرعة لإنهاء الصراع الدائر في البلاد.

وطالب الاتحاد في بيان أصدره في ختام أعمال الدورة الاستثنائية للجنة التنفيذية مجلس الشعب السوري بالدعوة إلى استدعاء الحكومة ومحاسبتها لاسيما الأطراف المسؤولة عن الاشراف على القوات الأمنية والعسكرية وضمان سلامة المدنيين الأبرياء.

وشدد البيان على أن «الصراع بين القوات الحكومية وتلك المناهضة للحكومة أصبح أكثر دموية بينما البرلمان السوري غائب تماما عن الساحة السياسية والتزم صمتا غير مقبول على الأحداث التي تكشف تداعياتها تباعا». وقال «إن مجلس الشعب السوري وإن كان منتخبا في مايو من هذا العام إلا أن هذه الانتخابات قاطعتها جميع أحزاب المعارضة الرئيسية وجزء من الناخبين المؤهلين ومع ذلك فهو برلمان

فوز الديمقراطيين في الانتخابات التشريعية



فاز في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 09 سبتمبر 2012، المعسكر المناهض بالديمقراطية بـ 27 مقعداً من أصل 70 مقعداً التي تشكل مقاعد المجلس التشريعي في هونغ كونغ، الأمر الذي سيسمح له بالاحتفاظ بالقدرة على استخدام حق النقض «الفيتو» في مواجهة أي قرار ضمن

إذ استقال «البرت هو» رئيس الحزب الديمقراطي الذي لم يحصل

إلا على أربعة مقاعد في هذه الانتخابات، بعد أن كانت له 8 في المجلس السابق.

وتجاوزت نسبة المشاركة في الانتخابات الـ 50 في المئة من عدد الناخبين في البلاد البالغ 3.5 مليون ناخب، أي أكثر من نسبتها في الانتخابات التشريعية السابقة في عام 2008.

وأعقبته نسبة المشاركة العالية تلك احتجاجات عمّت البلاد بسبب الفرض الاجباري لدروس التربية الوطنية في مدارس هونغ كونغ، غير أن خطط تعميم هذه الدروس ألغيت قبل يوم واحد من التصويت في الانتخابات. وطفقت على الحملات الانتخابية قضايا مثل توفير فرص العمل والفساد وزيادة اعداد الزائرين المتوقعات.

المجلس التشريعي في البلاد. بيد أن زعيم اكبر الاحزاب في هذا المعسكر استقال من منصبه في قيادة الحزب بسبب الأداء الضعيف في الانتخابات الذي كان اقل من التوقعات.

إذ استقال «البرت هو» رئيس الحزب الديمقراطي الذي لم يحصل



أعلن رئيس الوزراء الهولندي مارك روت فوز حزبه «الشعب من أجل الحرية والديمقراطية» في الانتخابات العامة -التي جرت في 12 سبتمبر 2012، للمرة الثانية على التوالي.

وأشارت نتائج فرز 96 % من الأصوات إلى حصول الليبراليين الذين يمثلون يمين الوسط بزعامة روت على 41 مقعداً في مجلس النواب الذي يبلغ عدد أعضائه 150 عضواً، متقدمين بفارق مقعدين على حزب العمل الذي يمثل يسار الوسط والذي حصل على 39 مقعداً.

وقال روت للتلفزيون الهولندي «سأخذ غدا الخطوات الأولى وصولاً إلى تشكيل مجلس وزراء»، لكنه لم يكشف عن الأحزاب التي قد يدعوها إلى المشاركة في الائتلاف.

في المقابل اعترف زعيم حزب العمل ديدريك سامسون بالهزيمة، وقال لمؤيديه «اتصلت للتو بمارك روت وهنأته على حقيقة

أن حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية (الليبراليين) هو مرة أخرى أكبر حزب».

وتمت الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة بعدما سحب حزب «الحرية» الذي يتزعمه السياسي اليميني غيرت فيلدرز دعمه لحكومة الأقلية الائتلافية، وهو ما ترتب عليه استقالة الحكومة في أبريل الماضي. وتكبد حزبه

المنافس لليورو خسارة فادحة في هذه الانتخابات متراجعا إلى 15 مقابل 24 مقعداً في السابق حسب التقديرات الأولية.

يشار إلى أن الاقتصاد الهولندي، وهو الخامس في منطقة اليورو، يعتمد على الخارج وخصوصاً على روتردام أكبر ميناء أوروبي والرابع عالمياً.



نص برقية التعزية التي بعث بها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس على إثر وفاة المناضل البروفيسور بيار شولي

بتأثر بالغ تلقيت نبأ وفاة المناضل البروفيسور بيار شولي .. فيفقدته تخسر الجزائر أحد الوجوه البارزة التي قادتها القناعة الصادقة إلى اختيار الموقع المشرف في حرب التحرير من أجل الانعتاق من الاستعمار الاستيطاني .. إذ كان مناضلاً مؤازراً للثورة ومندمجاً في تيارها الدافع إلى قيم الحرية والكرامة والإنسانية .. وظل بعد الاستقلال الوطني إبناً للجزائر احتضنته بالمودة والتقدير وهو الذي أهله كفاءته العلمية لمواصلة عطائه في قطاع الصحة العمومية حيث أفاد بتخصصه وخبرته بلده طبيياً ، وأستاذاً مدرساً ، وخبيراً مستشاراً .. وله في هذا المجال فضل واسع ومساهمات علمية ثرية معلومة .

وإنني أمام هذا المصاب الأليم أعرب لكم عن خالص التعازي وأصدق مشاعر التعاطف والمواساة ونحن نودع مناضلاً كبيراً وأستاذاً لامعاً ، سيبقى مساره النضالي وورثته العلمية مدعاة للامتنان ومبعثاً للاعتزاز .

مع صادق العزاء

الحزب الحاكم يتصدر الانتخابات البرلمانية